جامعة إب
مجلة الباحث الجامعي
ISSN: 2079-5068 ISSN(online): 2663-3930

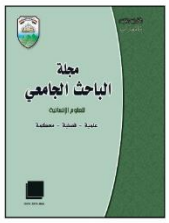

مفهوم الدولة في فلسفة توماس هوبز السياسية

انيسه عبد الهادي احمد الشظبي
المركز اليمني للدراسات والبحوث اليمني، اليمن
Email: alshadbik@gmail.com

الكلمات المفتاحية:
الدولة (اللفياثان)، توماس هوبز المذهب المادي، الحياة الاجتماعية والسياسية – القوانين المدنية

الملخص:

إن الظروف السياسية، والدينية، والحروب الأهلية في القرن السابع عشر الميلادي لعبت دورًا أساسيًا في فكر الفيلسوف الإنجليزي توماس هوبز (1588–1679)، ويهدف البحث إلى دراسة مفهوم الدولة السياسية لديه من خلال كتابه (اللفياثان)، ومن خلاله تم توضيح دوره في كيفية تأسيسها، ومن خلال المنهج النظري، والمنهج التاريخي تم مناقشة مفهوم الدولة، ومدى تأثير التطورات السياسية، والدينية في إنجلترا على صياغة نظرية هوبز السياسية، وتوضيح مسألة المذهب الفلسفي المادي، ونظرية المعرفة التي تستند إلى الإحساس، حيث فسر هوبز جميع العمليات الحسية تفسيرًا ماديًا ميكانيكيًا، ومن ثم يتحول الحس بعد زوال الموضوع إلى صورة في المخيلة عن طريق الذاكرة، ووظيفتها استرجاع هذه الصور. كما تناول البحث المقصود بالحالة الطبيعية عنده والتي تسبق تكوين الدولة، ويشرح فيها طبيعة الإنسان الأنانية فهو يفضل مصلحته على كل البشر، وبيان كيفية خروج الإنسان من حالة الحرب إلى الدولة عن طريق العقل من أجل السلام والأمن من خلال القانون الطبيعي، وبيان رأيه في أن النظام الملكي هو النظام الأفضل في الدولة لدى هوبز، والذي بدوره يرفض مبدأ الفصل بين السلطات، لأنها من اختصاصات الحاكم المطلق، واوضحنا أن الحاكم المطلق مصدر القوانين المدنية في نظره. وفي الأخير توصل البحث أن هوبز يعد من أعظم فلاسفة القرن السابع عشر، وكانت فكرته عن مفهوم الحالة الطبيعية، والقانون الطبيعي، والعقد الاجتماعي من أهم الأفكار في تاريخ الفكر الفلسفي.

مفهوم الدولة في فلسفة توماس هوبز السياسية

State concept in Thomas Hobbs' political philosophy

Anissa Abdul Hadi Ahmed Al-Shabab

Yemeni Studies and Research Centre, Yemen

Email: alshadbik@gmail.com

Keywords:

State (Lviathan), Thomas Hobbs Material Doctrine, Social and Political Life-Civil Laws

Abstract

Political, religious, and civil wars in the 17th century AD played an essential role in the thought of the English philosopher Thomas Hobbs (1588-1679), the research aims to study his concept of the political state through his book (Leviathan), through which we explained his role in how it was founded, and discussed through a theoretical approach and the historical approach of the concept of the State, and the extent to which political and religious developments in England have affected the formulation of Hobbs' political theory, We explained the question of the physical philosophical doctrine, the theory of knowledge based on sense, Hobbs explained all sensory processes mechanically physically. vision through memory, and its function is to retrieve these images. We also dealt with what is meant by its natural condition, which precedes the formation of the State. and explains the selfish nature of a man who prefers his interest to all human beings, we noted how human beings emerge from a state of war to the State through the reason for peace and security through natural law. And we noted that the monarchy is the best system in the State for Hobbs, Which, in turn, rejects the principle of separation of powers, because it is the exclusive prerogative of the Governor, and we have made it clear that the absolute ruler is the source of civil law in his view. Finally, we found that Hobbs is one of the great philosophers of the seventeenth century, and his idea of the concept of normalcy, natural law, and social decade was one of the most important in the history of philosophical thought.

المقدمة

إن تاريخ تطور الفكر السياسي الأوروبي لم ينشأ فجأة فقد جاء نتيجة التطورات السياسية، والاجتماعية التي سادت عصر النهضة، ومطلع العصور الحديثة في نهاية القرن السادس عشر، وبداية القرن السابع عشر الذي أدى إلى ظهور فلسفات جديدة، ساهمت في تغييرات سياسية، واجتماعية، منها القضاء على عصر الإقطاع، وظهور البرجوازية الرأسمالية التي اعتمدت على التجارة، والصناعة وحركات الإصلاح الديني، التي أدت إلى فقدان سيطرة الكنيسة على الدولة، والإنسان.

كان هوبز (1588–1679م) –أول الماديين المحدثين– وأكبر أنصار الحكم المطلق قبل تقويضه، وقد دخل جامعة اكسفورد في الخامسة عشرة من عمره، ومكث بها خمس سنوات يتلقى المنطق المدرسي، والطبيعيات، وعمل كاتبًا في خدمة (فرنسيس بيكون) وكاتمًا لسره، ومعاونًا له في نقل مؤلفاته إلى اللاتينية، وفي سنة (1629)، نشر ترجمة لتاريخ (توكيديد)" أهمها أن "الديمقراطية سخيفة اشد السخف "على حد قوله، لم يكتب شيئًا في الفلسفة حتى سن الأربعين (كرم، ب.ت: 51).

وتلقى هوبز تعليمه بجامعة (اوكسفورد) حيث أنكب على مطالعة منطق (أرسطو)، ومؤلفات (الأسميين)، وبعد جولة طاف من خلالها أنحاء فرنسا وايطاليا، عمل سكرتيرًا لدى (فرنسيس بيكون) في باريس التي كانت مركز البحوث الرياضية، وقد أنجز في باريس مؤلفيه الرئيسين: في "المواطن"(1642)و"اللفياثان"،(1651)الذي أثار نشره هجمات عنيفة من قبل الأوساط الكنسية، وكذا عنى بمسائل المجتمع والدولة، وقال عنه ماركس إنه واحد من علماء العصر الحديث، الذين حاولوا فهم ماهية الدولة، والحق بعيدًا عن التعاليم الكنسية، وقد جاءت رؤيته الاجتماعية امتدادًا لآرائه المادية في الطبيعة وقوانينها (سلوم، 1989: 167)، ولكن كما يري بعض الباحثين أن مادية هوبز المتطرفة هي السبب في الهجوم عليه ونقده باتهامه بالإلحاد (موسى،2001: 66)، إلا أنه أصبح ذائع الصيت في أيامه الأولى، بسبب تطويره الدقيق، وتوظيفه لمنهج " العقد الاجتماعي"، الذي يسوغ لمبادئ، أو ترتيبات سياسية بوساطة الاحتكام إلى توافق يُبرم بين إفراد أحرار، ومتساوين، وذوى حالة عقلية سليمة، بغية الوصول إلى نتائج تقول بأن علينا الخضوع لسلطة مطلقة، في حين كان لابتكاره المنهجي تأثيرًا بالغًا وبنيويًا في أعمال لاحقه في الفلسفة السياسية (الرشودى، 2017: 2)

يعد توماس هوبز (1588–1679) أكثر الفلاسفة الإنجليز أهمية في الفترة من بيكون إلى لوك، وربما تكون صورته الموجودة في "المتحف القومي للصور الشخصية" في لندن أكثر تأثيرًا في النفس من أي فيلسوف حديث، وذلك هو حكم "ليسلى ستيفن" الذي يقول "ربما حلت صورة هوبز مكان صورة أفلاطون، ويبدو فيما يعتقد رايت: أنها

أفضل صورة لفيلسوف عرفه" (رايت: 2010، 77).

كما تعود أهميه هوبز في تاريخ الفكر الفلسفي أنه يعد فيلسوفًا تجريبيًا شأن (لوك وبركلى وهيوم)، على الرغم من أنه كان متأثرًا بالمنهج الرياضي، وجميع تطبيقاته في كل ميادين الفكر، إلا إن ذلك لم يصرفه عن الاهتمام بالتجربة، فقد كانت فلسفته الطبيعية أساسًا لفلسفته السياسية، والتي تتناول دراسة القوانين المادية مثل "قانون القصور الذاتي"، و"قانون السببية"، و"قانون الذاتية"، وقد أخذ بنظرية الجزئيات التي يفسر بها علوم الطبيعة مثل "علم البصريات"، و"الموسيقي"، و"الأخلاق" التي تدرس انفعالات الإنسان كما تدرس الفلسفة السياسية حقوق الحاكم وواجباته (مطر، 1978: 89 – 92)، وقد أنصرف هوبز إلى دراسة العلوم الرياضية والفيزيائية، وكان يجتمع باستمرار بالفيلسوف المادي (غاسندي) الذي اشتغل بتبسيط فلسفة (أبيقور) ونشرها، وقد لعبت مذاهب (كوبرنيكوس وكبلر وجاليلو ونيوتن وهارفي)، دورًا كبيرًا في تطور مذهبه العلمي (سلوم، 1989: 167).

ومن خلال التطورات السياسية، والدينية التي حدثت في القرن السابع عشر في إنجلترا، وما أدت اليه الحروب الأهلية التي عاصرها هوبز من دمار المجتمع الإنجليزي كان لها دور في إنتاج مفهوم الدولة في فلسفة توماس هوبز السياسية التي تميزت عن غيرها من الفلسفات القديمة. لأن هوبز يعد من أبرز فلاسفة القرن السابع عشر الذين اهتموا بتأسيس مفهوم الدولة على قواعد عقلانية، وفي إطار هذا البحث النظري سوف نحاول معرفة الأسلوب الذي أستخدمه من خلال كتابه "اللفياثان" الذي أقام مفهومه عن الدولة عن طريق تفسيره المذهب الفلسفي المادي، ومدى تأثيره على الكون، وطبيعة الإنسان، وانفعالاته، وكذا افتراضه الحالة الطبيعية الشرسة، بوصفها المدخل الأساسي إلى الدولة التي يمكن إخضاعها بنفس القدر الذي نتعامل فيه مع الأجسام عندما نقوم بدراستها بشكل آلي وحركي.

مشكلة البحث وأهميته

تكمن أهمية البحث في الآتي:

1- تشابه الظروف التي عاشها هوبز مع وطننا العربي، والحروب التي يواجهها، والاستعمار، خاصة بعد ثورة الربيع العربي.

2- تقديم دراسة منهجية علمية تسعى إلى معرفة الواقع السياسي والديني الذي عاشه هوبز في إنجلترا.

3- محاولة الكشف عن مفهوم الدولة لديه بشكل أوسع، وشرح مفهوم الحالة الطبيعية، والأسباب التي جعلت الناس يوافقون على بنود العقد الاجتماعي من أجل السلام وكونه من أوائل المنادين بضرورة وجود دستور (العقد الاجتماعي) الذي يضبط العلاقة بين الدولة والمجتمع.

منهج البحث

انتهجنا في هذا البحث:

اولا: المنهج النظري والتحليلي

ويهتم بدراسة مفهوم الدولة في فلسفة توماس هوبز السياسية، وأسسها، وصلتها بالظروف المحيطة بميلاد الفكرة ذاتها في القرن السابع عشر، من أجل تحليلها وتفسيرها من خلال كتابه (اللفياثان)، ومراجع أخرى، منها: الكاتب (فالح عبد الجبار) في كتابه (الاستلاب "هوبز لوك روسو فويرباخ ماركس")، والكاتب (صالح مصباح) في كتابه "فلسفة الحداثة الليبرالية الكلاسيكية من هوبز إلى كانط" وغيرهم، واعتمدنا تحليل أفكار هوبز واستخلاص ما تقوم عليه من أفكار..

ثانيا: المنهج التاريخي

أعتمد البحث الحالي على المنهج التاريخي من أجل إبراز تأثير الظروف الدينية، والسياسية التي سادت في أوروبا في عصر النهضة والعصر الحديث والتي بدورها ساهمت في تأسيس مفهوم هوبز عن الدولة، ومناقشتها للوقوف على مفاهيمها.

الدراسات السابقة

نظرًا لأهمية البحث في مفهوم الدولة في فلسفة توماس هوبز السياسية التي تعد واحدة من أهم مشكلات الفلسفة السياسية، وقد كانت فلسفة هوبز السياسية نقطة بدء الكثير من المفكرين ومصدر جدل بين مؤيد ومعارض لفلسفته، وكل هذه العوامل دفعتني إلى الاهتمام بهذا الموضوع لديه، نظرًا لأهميته في تاريخ الفكر الفلسفي حتى عصرنا الحالي، وعلى هذا الأساس وجدنا انه بحاجه إلى التوسع في الدراسة والبحث في المجال السياسي بشكل خاص وسوف نضيف في هذا البحث اختلاف العنوان هذا عن بقية الدراسات السابقة التي لم تحدد بشكل خاص أبعاد مفهوم الدولة السياسية، وهذا ما يوجد في دراستنا الحالية، والتي ركزنا فيها على الجانب السياسي لمفهوم الدولة بصورة خاصة.

وعلى سبيل المثال: فقد أشار الكاتب (إمام عبد الفتاح إمام) في كتابه بعنوان (توماس هوبز فيلسوف العقلانية)، والذي عرض فيه فلسفة هوبز بشكل شامل من جميع جوانبها بشكل عام، مما يجعل القاري لا يركز على الجانب السياسي، ونقده، وتحليله.

وأما الكاتب (نبيل عبد الحميد عبد الجبار) في كتابه (توماس هوبز، ومذهبه في الأخلاق والسياسة) فقد عمل على بلورة تفكير هوبز الأخلاقي، وتحديد وجهته، وطبيعته، وعرض السياسة عنده، بربطها بالتصورات الأخلاقية، ومذهبه الأخلاقي.

وقد استخدم البحث طريقة التسلسل التاريخي في عرض الدراسات السابقة، وذلك بجمع كل المصادر، والمراجع المرتبطة به، للوقوف من خلالها على التطورات المختلفة لفلسفة هوبز السياسية، وكذا عرض الدراسات السابقة من خلال توضيح الأفكار المختلفة بشكل نظري وتحليلي، وتقسيمها وتحديدها في إطار البحث.

وتم تقسيم البحث على:

المقدمة: وفيها بيان موجز لأهمية هذا البحث.

المبحث الأول: الأسس التي أثرت في تغيير العصر الأوروبي.

أولًا: سمات العصر الأوروبي الحديث.

ثانيًا: التطور السياسي والديني في أوربا في القرن السابع عشر (انجلترا أنموذجًا).

المبحث الثاني: المذهب الفلسفي عند توماس هوبز.

أولًا: مذهب هوبز المادي.

ثانيًا: نظرية المعرفة عند توماس هوبز.

المبحث الثالث: مفهوم الدولة (أو الحياة الطبيعية والاجتماعية والسياسية عند توماس هوبز).

أولا: الحالة الطبيعية–حرب الكل ضد الكل لدى هوبز–.

ثانيًا: القانون الطبيعي عند هوبز

ثالثًا: من العقد الاجتماعي إلى الدولة من وجهة نظر هوبز

رابعًا: نظام الحكم السياسي عند هوبز

خامسًا: القوانين المدنية عند هوبز.

الخاتمة: وفيها أهم نتائج البحث.

المبحث الأول: الأسس التي أثرت في تغيير العصر الأوروبي

أولًا: سمات العصر الأوروبي الحديث

لقد طرأت على المجتمع الأوروبي تغييرات ساعدت في هدم الأسس التي كان يقوم عليها المجتمع في العصور الوسطى (الجمل، إبراهيم، 2004: 28)، ويمثل عصر النهضة المرحلة الانتقالية من عصر الإقطاع إلى ظهور الرأسمالية، التي شهدت الصراع بين قديم يتداعى، وجديد يولد، فقد ساهم في خروج الإنسان من سطوة الكنيسة الروحية، وتشكيل شخصيته المستقلة الفردية في المجتمع، وأصبح يمثل الجرأة الفكرية، ويحتقر الخرافات، والأعراف الجامدة (القدال، هادي، هديش، 2000: 17).

ومن الناحية السياسية ساهم عصر النهضة في نشأة مسألة الحق الطبيعي، وظهور حركات الاستقلال القومي، والكنائس القومية (فارس، عامر وآخرون، 1997–1998: 7)، خاصة بعد رفض النظرة السياسية التي قامت على فكرة الحق الإلهي التي يجب على الملوك طاعتها، وكذا ظهور النظريات السياسية الجديدة مثل آراء (مكيافيللي) في كتابه (الأمير)، التي جعلت الناس يفكرون في تأسيس النظم الحكومية (تسن، 2000: 11–13).

كما يتميز العصر الحديث بتطور النهضة العلمية، التي ارتكزت على ثلاث أسس الأول: تراكم رأس المال التجاري، والثاني: التراكم المعرفي، والثالث: كان للعلماء الثلاثة (كوبريني وبرونو وجاليلو)، مكانة متميزة في تاريخ العلم، حيث كان لهم الريادة في مجال البحث العلمي الحديث، عندما كشفوا للإنسان حقيقة عالمه، وفتحوا طريقًا للأبحاث، وتحملوا شراسة الهجمة الكنسية التي رأت في أفكارهم خروجًا عن العقيدة،

وأن العقل البشري، يستطيع التوصل إلى الحقائق بوساطة الوعي، والإدراك (القدال، وآخرون، 2000: 23).

ونقف عند الفيلسوف الانجليزي (فرانسيس بيكون) الذي يعد من أكبر المشتغلين بالفلسفة، والعلوم الحديثة، ومعه (ريتشارد هوكر) الذي يرجع له الفضل في بناء الأساس العقلي للكنيسة الانجليزية، وكتابه (قوانين التنظيمات الكنسية)، وأما (وليم هارفي) فكان له دور في اكتشاف الدورة الدموية في جسم الإنسان، (اراوس، ب.ت: 97-98)، حيث كان للاكتشافات العلمية التي حدثت في القرن السابع عشر مع (جاليلو ونيوتن) دورًا في تغيير الفكر السياسي في العصر الحديث، عندما تغيرت النظرة العلمية الجديدة، ولم يعد العلماء ينظرون إلى المادة على أنها منطوية على الحياة، كما كان ينظر إليها القدماء، وإنما تخلصت المادة من أثار النزعة الحيوية القديمة، وأصبحت تُدرك على أساس التفسير الهندسي، وتتحكم في حركتها قوانين الميكانيكا، وأدى ذلك إلي سيادة النزعة الآلية، وقد عبرت فلسفة ديكارت بوجه خاص عن هذه السمات، حين فرقت بين المادة من جهة، والنفس من جهة أخرى، وخصت المادة بصفة الامتداد، والحركة الآلية، وخصت النفس بالحياة والفكر (مطر، 1978: 89).

وكذلك من العوامل التي أثرت في أوروبا في العصر الحديث ظهور الاكتشافات الجغرافية التي أدت إلى التوسع الاقتصادي، الذي تطبع بطابع أوروبا في النصف الثاني من القرن الخامس عشر، عندما كانت الشعوب الأوروبية تحتاج المعادن الثمينة، والتوابل التي لا تنتجها القارة، وكانت تنتجها، وتجهزها آسيا الشرقية والجنوبية-الشرقية (حاطوم، 1985: 144)، مما أدى إلى تطور التجارة خاصة بعد انفتاح الطرق التجارية، وظهور التبادل التجاري بين الشرق والغرب، كان نتيجته ظهور الطبقة البرجوازية التي ساهمت في تأسيس الشركات، والمصارف التي تعمل عبر البحر (القدال، وآخرون، 2000: 27).

ثانيًا: التطور السياسي والديني في أوربا في القرن السابع عشر (انجلترا أنموذجًا)

أن الشعب الانجليزي يغلب عليه طابع المحافظة، إلا أن العلمانيين في لندن، وفي المدن التجارية الأخرى لم يميلوا إلى رجال الدين، لأن الطبقة التجارية كانت واسعة السلطات، وكان أنصارها يحقدون على ما يتمتع به القس من امتيازات، وما يحوزون عليه من أملاك، كما يسوؤهم أن يُعفى رجال الدين من التشريع الجنائي للكنيسة، ويخضع له فقط أفراد الناس، وكان السؤال لديهم: أي حق يخول لمحكمة الأسقف الحكم على رجل علماني بالحرق بتهمة الهرطقة دون تدخل أو مانع من السلطة المدنية (القدال وآخرون، 2000: 41).

ولهذا يمثل التطور التاريخي في إنجلترا في القرن السابع عشر السؤال عن الصراعات التي عانت منها، وكان أشدها عنفًا الصراع الخاص بين الملك والبرلمان، إلى جانب الصراعات الدينية وعلاقتها بالمجتمع والدولة (خليفة، 2005: 12).

كان ملوك انجلترا يحكمون رعاياهم حكمًا مطلقًا يقوم على نظرية (الحق الإلهي للملوك)، لكن الملك (يوحنا) أضطر في عام (1215)، تحت ضغط الأشراف، ورجال الدين إلى إصدار العهد الأعظم الذي ينص: أولًا: عدم القبض على أحد، أو سجنه إلا بقرار من محكمة قانونية، ثانيًا: لا تُفرض ضريبة إلا بموافقة (المجلس الأعظم)، المكون من الأشراف، ورجال الكنيسة، ثالثًا: عدم تدخل الملك في شؤون الكنيسة، وكانت هذه خطوة هامة، بالرغم من أنها لم تؤد إلى مشاركة الأشراف للملك في بعض سلطاته التشريعية (الجمل، عبد الرزاق، 2004: 68-69).

عندما أعتلى الملك (شارل الأول) العرش كان يؤمن بفكرة الحق الإلهي المطلق في الحكم، ولم يهتم بحماية مصالح انجلترا الاقتصادية، فقد فرض الرسوم الجمركية من أجل الحصول على المال، وتشجيع الاحتكار عن طريق إعطاء الشركات التجارية للمقربين مما جعلهم يسيطرون على أسعار التجارة والصناعة، نتج عنه تضرر التجار، والحرفيين، وفي الريف ساهم هؤلاء التجار بمساعدة النبلاء بإنشاء الأسوار حول مزارعهم الواسعة، مما أدى إلى تعطيل المزارعين الصغار وافقارهم، ودفعهم إلى الهجرة في المدن، والبحث عن عمل، ومن هنا تجمعت المصالح الناقمة على سياسية الملك شارل الأول (فارس، عامر، وآخرون، 1997-1998: 217-218)، ولم يقتصر الأمر على ذلك، بل تورط الملك (شارل الأول) في حروب مع فرنسا التي كان مصيرها الهزيمة، مما أضطر في عام (1628) إلى عقد البرلمان حتى يوافق على معونة مالية جديدة، إلا أن البرلمان تقدم إلى الملك بما يسمى بملتمس يُثبت الحقوق، وقد وافق الملك على بنود الملتمس ومنها: أن القروض الإجبارية من الشعب غير قانونية، ولكن الملك رفض حق البرلمان في مناقشة (الضرائب الجمركية)، وبسبب رفض البرلمان لجأ الملك لحله، وأستمر يحكم البلاد بشكل مطلق وفي عام (1640) أضطر الملك إلى دعوة البرلمان للانعقاد لإقرار الاعتمادات المالية الجديدة التي كان الملك بحاجة إليها لقمع حركة المقاومة التي قامت ضده في اسكتلندا عندما أراد فرض مذهب الكنيسة الانجليكانية على الإسكتلنديين، لكن مطالبة البرلمان بتنفيذ (ملتمس الحقوق) جعل الملك يحل البرلمان بعد ثلاثة أسابيع من انعقاده، وسمى(البرلمان القصير)، وبسبب الحروب، وانهزام الملك شارل الأول اضطر مرة أخري لعقد البرلمان، ولكنه هذه المرة لم يستطع حله، وبقى 13 عاما (1640-1653)، فأطلق عليه (البرلمان الطويل)، وبسبب هذه التطورات قام البرلمانيون بإصدار قرارات منها: لا يجوز حل البرلمان إلا بإرادته، وبسبب إلغاء الهيئات التي ساندت الملك قامت ثورة ضده أدت إلى هروبه إلى الشمال لدى أنصاره، واندلعت الحرب الأهلية في انجلترا التي استمرت ما يقرب من سبع سنوات من عام (1642-1649) (الجمل، عبدالرزاق، 2004: 72).

وقد أدت الحروب الأهلية إلى انتهاء حكم

الملك (شارل الأول)، وإلغاء النظام الملكي في إنجلترا، وتولى الحكم مجلس الدولة، ثم (اوليفر كروموبل) بوصفة لوردًا حاميًا (1653–1658)، وصودرت أموال الكاثوليك الذين كانوا في صف الملك، وأعدت قوانين العقوبات ضد الكاثوليك، وتم اعدم اثنان من القساوسة الكاثوليكية، لأن (كروموبل) كان متسامحًا إلى حد بسيط مع الكاثوليك (لوك، 1988: 21)، وانتهت الجمهورية بعد وفاة (كروموبل)، وسادت الفوضى من جديد في إنجلترا، وتولى الملك (شارل الثاني) العرش بعد عودته من المنفى في هولندا، بعد إعلان العفو العام، والتسامح الديني، وأعلن البرلمان عام (1660) عودة الملكية، وفي عهده واجه البرلمان الانقسام الديني، إصدار تشريع من أجل تنظيم الكنيسة الموحدة، وفرض كتاب الصلوات (الانجليكانية)، وكما تقرر في عهده مبدأ مسئولية الوزراء أمام البرلمان، ولكن بعد وفاته، تولى أخوه (جيمس الثاني) الحكم، الذي كان كاثوليكيًا، وقام بإلغاء القوانين التي كانت ضد الكاثوليك (الجمل، عبدالرزاق، 2004: 75–76).

ثم توالت الأحداث عندما تولي العرش الملك (هنري الثامن)، الذي أحتفظ بمعظم المستشارين الذين تركهم والده، وعُيِّن شاب كنسي يسمى (توماس ولزى)، داخل البلاط بصفته كاهن، وكان من أفضل مستشاري الملك الذي تولى منصب رئيس (أساقفة بورك)، وخلال خمسة عشر عامًا أصبح السيد الحقيقي الذي يوجه سياسة الكنيسة الانكليزية، وساهم في التمسك بالثقافة القديمة، والدينية، وبفضل (ولزى) احتفظت إنجلترا بمكان عال في المنازعات الأوروبية أكثر من اعتمادها على الجنود (حاطوم، 1985: 286).

وقد بدأت الشرارة الأولي التي أدت إلى ظهور الصراع الديني، والسياسي في إنجلترا أن الملك (هنري الثامن) أراد أن يطلق زوجته (كاترين)، ويتزوج من أحدى سيدات البلاط وتدعى(آن بولين)، ولم ينجح الملك في إصدار قرار من البابا في روما لإلغاء شرعية زواجه، وتخلص الملك من الكنيسة الكاثوليكية الرومانية، وقام اولًا: تأسيس كنيسة أهلية، ثانيًا: الزواج من (آن بولين)، ثالثًا: تحقيق استقلالية الكنيسة البريطانية عن كنيسة روما (الجمل، عبدالرزاق، 2004: 62)، ولهذا عين الملك (هنري الثامن) (توماس كرانمر) خلفًا له وكان بروتستنتيًا، وبدوره أعلن أن زواج (هنري الثامن) من (كاترينا) باطل، وتزوج من (آن بولين) (لوك، 1988: 18)، بعد ذلك أدى الصراع بين الملك (هنري الثامن)، و(بابا روما) إلى إصدار قرار بطرده من كنف الكنيسة، وعقد الملك مع مجلس اللوردات، ومجلس العموم اجتماعًا عام (1529)، تم فيه إصدار تشريعات تدعم ما اتخذه الملك (هنري الثامن) من قرارات (القدال: وآخرون،2000: 42)، وهي:

أولا: نبذ سيادة البابا العليا على الكنيسة الإنجليزية.

ثانيًا: قانون يمنع إرسال أموال الكنائس إلى روما.

ثالثًا: قانون يلزم الكنيسة في إنجلترا بعدم إصدار أي أمرٍ يتعلق بالكنيسة إلا بعد موافقة الملك.

أخيرًا: قانون بحل الأديرة، وترجمة الكتاب المقدس إلى اللغة الانجليزية (الجمل، عبدالرزاق، 2004: 63)،

ونتيجة لهذه التطورات أصبح للملك (هنري الثامن) الدور في أن تصبح الكنيسة والدولة وحدة مشتركة، ولم تعد مجالان مختلفان، وأصبحت الحكومة قومية، والكنيسة قومية (خليفة، 2005: 12).

لهذا يتميز القرن السابع عشر إنه عصر بداية ظهور تنظيمات جديدة في السلطة السياسية، في إنجلترا، وقد أحدثت الحرب الأهلية المترتبة انقلابًا في إنجلترا دام عشرين عامًا، ولكن تبعت هذه القلاقل في هذا القرن ثورة (1688)، التي وطدت النموذج السياسي الإنجليزي الذي قيد فيه البرلمان حكم النظام الملكي، وسيادة التسامح الديني (تيرند، اوزمنت، 1994: 19-20)، كما تميز القرن السابع عشر بتوطيد النزعة التجريبية التي مكن لها في إنجلترا فرنسيس بيكون بمنهجه التجريبي، وتوماس هوبز بفلسفته الواقعية السياسية، والأخلاقية، و(جون لوك) بدراساته الابستمولوجية في العصر الحديث، وفي الوقت نفسه تميز هذا القرن بنشأة المذهب العقلي الحدسي في فرنسا على يد (ديكارت)، وإتباعه في مختلف الدول الأوروبية وكان من أشهرهم (سبينوزا) في هولندا، و(ليبنتز) في ألمانيا، و(مالبرانش) في فرنسا (هوبز، 2011: 61)..

وهوبز يعد من فلاسفة القرن السابع عشر وقد عاش في إنجلترا، وشهد نيران الحروب الدينية، والأهلية التي زعزعت أركان المجتمع الانجليزي، وأضعفت بنيانه السياسي، والاقتصادي وأنذرت بمستقبل وخيم يهدد نهضة البلاد (أحمد، 2010: 149).

كما كان هوبز من معاصري الثورة البرجوازية الإنجليزية التي فتحت عهدًا جديدًا في تاريخ إنكلترا، وبالرغم من انتكاس الثورة، فقد كان من المستحيل الرجوع إلى النظام الإقطاعي، بسبب صعود البرجوازية، وتطور إيديولوجيتها الجديدة المعادية للإقطاع، لأن النضال الثوري كان يقوم تحت راية النزعة الدينية البروتستانتية (سلوم، 1989: 166).

المبحث الثاني: المذهب الفلسفي عند توماس هوبز

اولًا: مذهب هوبز المادي في الطبيعة والميتافيزيقا

تشتمل الفلسفة عند هوبز كل ضروب المعرفة، حيث يقول " الحكمة ليست شيئًا آخر غير ما يأتي، وهي المعرفة التامة بحقيقة جميع الموضوعات آيًا كان نوعها، ولا يمكن أن تكون نتيجة لمعة ذهنية مفاجئة بل من عمل عقلي متزن تمامًا، والفلسفة تفتح أمامنا الطريق الذي نسير فيه من تأمل الأشياء، والجزئيات وصولًا إلى الاستدلال، ويجب علينا أن ننظر في عدد أنواع

الأشياء الموجودة، والتي تدخل ضمن نطاق معرفة العقل البشري، ومن تنوع المادة تتنوع أسماء شجرة الفلسفة، وجمع فروعها تسمى (علم الفلسفة)، على سبيل المثال، إن دراسة الأشكال تسمى الهندسة، ودراسة الحركات تسمى الفيزيقا، ودراسة القانون تسمى الأخلاق (إمام، 1985: 84-86)، وكما يعرف هوبز الفلسفة أنها "معرفة المعلولات من عللها ومعرفة العلل من معلولاتها"، والعملية الأولى هي عملية استنباطية ويقينه، وتبدأ من تعريفات واضحة بذاتها، بينما العملية الأخيرة عملية استقرائية افتراضية، وطالما أن كل معلول لأبد أن تكون له علة، وان العلة لأبد أن يكون لها علة سابقة، فأننا ننقاد إلى افتراض علة أولى لكل شي، وأن المبدأ الأساسي البعيد لكل شي هو -بالنسبة للفلسفة- المادة والحركة- (رايت، 2010: 84)، ويقسم هوبز الفلسفة إلى قسمين رئيسين – الأول: الفلسفة الطبيعية، وتتولى دراسة الجسم الطبيعي (الذي هو من نتاج الطبيعة) التي تتولى دراسة الجسم الاصطناعي، أو ما يسمى بالدولة، والثاني: الفلسفة المدنية – التي بدورها تنقسم إلى قسمين: الأول يسمى علم الأخلاق، ويبحث في نزعات البشر، وأنماط سلوكهم، والقسم الثاني، ويسمى علم السياسة، ويختص ببحث واجباتهم المدنية، وحلقة الوصل بين هذين القسمين الرئيسين للفلسفة هي الإنسان، وما بعد الطبيعة(عبد الجبار، 2007: 65-66).

أن هوبز يعد أول فيلسوف مادي في العصور الحديثة، وقد طور مضامينه، كما رآها عندما أعتبر أن كل ما هو موجود هو مادة، وما هو متغير يعد حركة، وهو بذلك يبدأ من وجهة نظر "كوبرنيقوس" و"هارفى "، والمؤسسين الآخرين للعلم الطبيعي الحديث (رايت، 2010: 3).

ويستند نظام هوبز الفلسفي الميتافيزيقي إلى المبدأين "المادة والحركة"، فقد رأى أن كل شيء يكون إما "جوهر" أو "عرض"، ويعرف الجوهر أنه القاعدة لكل شيء له وجود، أو بقاء بحد ذاته، ورأى أن لفظ "جوهر"، مرادفة للفظ "الجسم"، من حيث أن كليهما يدلان برأيه على شي واحد بعينه هو المادة، ويفسر هوبز الحركة أنها توجد مع وجود العالم، وما فيه من أجسام، وأشياء، ولا يوجد شيء في العالم إلا وقد منحه الخالق منذ الخليقة الحركة الطبيعية، والحركة الخاصة التي ارتأى أنها تناسبه، والظواهر تُفسر إلى الحركة، وما يعود عليها من تغييرات تطرأ عليها مثل زوالها، وكذا من الضرورة البحث عن طبيعية الحركة، لأن في تنوعها يرجع السبب الفاعل، والشامل إلى وجود الأشكال المختلفة للصور الذهنية في الظواهر الطبيعية، ويفسر ذلك أنه لو كانت كل الأشياء في العالم في سكون مطلق، سوف ينعدم التنوع في الصور الذهنية، ومن ثم تصبح الكائنات الحية بدون إحساس، مما يجعلها تصل إلى مصاف الأشياء الميتة، والسبب أن الأجسام المادية لا تختلف عن بعضها إلا من حيث اختلاف حركات أجزائها الداخلية، وما ندركه أو نحس به يعود إلى تلك الحركات التي تتخلل أجزاء الأجسام المادية (عبد الجبار، 2007: 86-87)، والعالم عند

هوبز يُفسر بفكرة واحدة وهي "المادة المتحركة" الذي يتكون من المادة في الطبيعة، والكائنات الحية، إلى الإنسان، وهذه المادة المتحركة تأتي من السماء إلى الأرض، ومن حبة الرمل في الصحراء، وذرة الماء في البحار إلى النجوم، والكواكب في السماء، ومن مملكة النبات، والحيوان إلى عالم الإنسان، وهنا تختلف نظرة هوبز في تصوره للحركة اختلافًا جذريًا عن تصور أرسطو، حيث إن الحركة الكلية الشاملة عند هوبز تُمثل الطبيعة الأساسية للكون، وهي الحركة الآلية تمامًا، والتي يختفي فيها الطابع الغائي للحركة من صورة الكون، وهذا ما كان مسيطرًا على النموذج الأرسطي الاسكولائى، كما أن الحركة لدي هوبز بغير غاية، كما كانت لدى أرسطو، وأما مسألة "السببية" كما يري هوبز فإنها تعتمد على أن جميع الأسباب تعود إلى الحركات، أي إلى أسباب مادية وفعالة، خلاف أرسطو الذي يري أن "السببية" تتألف من أسباب مادية، وصورية، وفاعلة، وغائية (إمام، 1985: 137-140).

وحتى الحيوانات لدى هوبز لديها نوعان من الحركة الخاصة بها واحدة تسمى حيوية، وتبدأ بالولادة، وتستمر مع الحياة مثل دورة الدم، والنبض، والتنفس، والأخرى هي الحركة الحيوانية التي تسمى حركة إرادية مثل السير، والكلام، وتحريك الأطراف على النحو الذي نتخيله في أذهاننا، والخيال هو البداية الداخلية الأولي لكل حركة إرادية، وعلى سبيل المثال يري هوبز أنه بالرغم من أن البشر غير المتعلمين لا يتصورون وجود أية حركة على الإطلاق، كالأفعال المرئية التي تسمى بوجه عام "جهدًا"، وتكون موجهة نحو ما يسببها، وتسمى "شهية"، أو "رغبة"، وقد يكون الجهد الابتعاد عن شيء، ويسمى "تجنبًا"(عندما يكون الشيء الذي يُحرك غير مرئي، أو عندما يكون المكان الذي يحرك فيه بسبب صغره يكون غير محسوس، وهذا لا يمنع وجود مثل هذه الحركات، لأنه مهما كان المكان صغيرًا، فأن ما يتحرك في مكان أكبر يكون المكان الأصغر جزءًا منه ولابد أن يتحرك في ذلك المكان الأصغر، وهذه تُعد البدايات الصغيرة للحركة داخل جسم الإنسان، قبل أن تظهر في المشي، والتحدث، والضرب (هوبز،2011: 60).

أثار بعض المفكرين حملة نقد شديدة على ماديه هوبز المتطرفة، حول رأيه أن كل شيء ناتج عن حركة الأجسام المادية في الكون، سواء كانت ارتفاع الطيور في السماء، أو كانت أفكارًا في العقل الإنساني، (مطر، 1978: 92).

إن هوبز يَعُدُّ النشاط الذهني نتاج العمليات المادية، وهو يخضع لنفس القوانين التي تخضع لها كل مادة أخري، ويعبر عن ذلك بقوله " كل ما يوجد وجودًا حقيقيًا يعد جسمًا، لأن الفكر والتصورات لا تشكل أشياء حقيقية، ولكنها حركة في الجوهر الداخلي في الدماغ، وأما الجسم فهو ما يشغل حيزًا من الفراغ، وما يحتل مكانًا متخيلًا، ولا يعتمد على خيالنا بل يشكل جزءًا حقيقيًا مما نسميه الكون الذي يتألف من مجموعه الأجسام كلها (موسى، 2001: 63- 64)، وكذا يعبر

العالم عند هوبز عن مجموعة من الأجسام، فلا وجود لغير "الجسمي"، والقول بجوهر غير "جسمي" هو من التناقض تناقض القول، ومن المتعذر فصل التفكير عن المادة المفكرة، لأن المادة ذات (حاملة) للتغيرات كافة، وللأجسام كلها، و الكيفيات التي تلازمها، وهذه التغيرات التي تطرأ عليها علتها الوحيدة الحركة، والتي بدورها تخضع لقوانين الميكانيكا، ولا يمكن أن تنتقل من جسم إلى آخر، إلا عن طريق ما يسمى "الدفعة" التي تؤدي تأثيرها لحدوث الجهد في الجسم الذي يتحول بدوره إلى حركة، إذا لم يقاوم بجهد معاكس لحدوثه، وكما أن الجهد بحد ذاته لا يدرك (حسيًا)، لأن الجهود تجتمع في مجرى واحد، وتكون مدركة عندما تبدو حركة لا جهدًا (سلوم، 1989: 167).

تتميز الأجسام عند هوبز بخاصيتين هما "الامتداد –والحركة"، وتصبح سائر الكيفيات المحسوسة "ذاتية" حتى "الزمان والمكان"، يعدان صورتين من نوع الصور التي يحدثها فينا الامتداد والحركة، ونستطيع الاحتفاظ بها في حالة افتراض زوال الأجسام جميعًا، لأن إدراك ذاتية الكيفيات المحسوسة ضرورية، حيث إن ما يحدث في العالم هو حركة فحسب، وما يبدو في الشعور مغايرًا للحركة، يكون ذاتيًا"، باعتبار أن النفس جوهرًا مغايرًا للجسم، ويؤكد قوله في هذه المسألة بمثال خداع الحواس، والأحلام، واختلاف الإحساس باللون باختلاف الأشخاص، والإحساس بالضوء عند ضرب العين، أو أثارة العصب البصري (كرم، ب.ت: 53).

وكما يرد هوبز جميع مظاهر الحياة النفسية إلى الحركات والجهود عند الإنسان، والحيوان، كون الإنسان يعد آلة معقدة تتحدد كافة أفعالها بالتأثيرات الخارجية، وتملك القدرة على مقارنة الانطباعات الجديدة، والاحتفاظ بالانطباع السابق (سلوم، 1989: 167)، وعلى سبيل المثال يضع هوبز الانفعالات مثل "المحاولة" بداية صغيرة للحركة، فإذا كانت نحو شيء معين فهي تعد "رغبة"، وإذا كانت المحاولة بعيدًا عن شيء فهي "نفور"، والحب يشبه الرغبة، والكراهية مثيله النفور، وما ندعوه شيئا "حسنا"، يكون موضوعا للرغبة، وما يكون "سيئًا" يكون موضوعًا للنفور، " وأما الانفعالات مثل الضحك فهي تعبر عن مجد مباغت، والهناء ينطوي على التقدم المستمر، وهو يتألف في أن نحقق الرخاء لا أن يكون لنا رخاء، وليس ثمة شيء يكون سعادة دائمة، والإرادة أن تكون آخر رغبة، والنفور يظل موضع تشاور، وفي حالة الصراع بين الرغبة والنفور تصبح قوة الإرادة هي الأقوى في حالة الصراع بين الرغبة، أو النفور (رسل، 1977: 93).

وكون آلة الإنسان لدى هوبز أشد تعقيدًا من النبات والحيوان، فإن دراسة المجتمع السياسي لا تكون مجدية، إلا إذا قامت على تفسير طبيعة الإنسان، والظواهر النفسية المتعلقة به، التي تحدد سلوكه من خلال الانفعالات والعواطف، وأما

رغباته فهي تحدد خيره وشره (الشنيطي، 1961: 51).

ثانيًا: نظرية المعرفة عند هوبز

أن المبادئ المادية تحدد الطابع العام لنظرية المعرفة عند هوبز التي تمثل المصدر الوحيد لمعانينا، وهنا يرفض هوبز المبدأ الديكارتي، "أنا أفكر إذن أنا موجود"، والقول بوجود أفكار فطرية في الدماغ، والتي يبطلها في رأيه أن التجربة تُرينا أن الناس الذين يستسلمون لنوم عميق بدون أحلام لا يفكرون، وهذا يعنى انه لا يوجد لديهم أفكار فطرية في ذلك الوقت، لأن ما هو فطري يجب ن يكون ماثلًا دومًا للعيان، وعلى هذا تكون حواسنا الخارجية مصدر أفكارنا، وأصل المعرفة العامة، (سلوم، 1989: 176)، ويبدأ مصدر المعرفة البشرية من الإحساسات، حيث يري هوبز أنه لا يتم أي تصور في ذهن الإنسان إلا بوساطة أعضاء الحس، وما تبقى من الأفكار فهو مشتق من ذلك الأصل، ولهذا فإن الإحساس هو نتاج المخ الذي يأتي من إثارة خارج الجسم البشري، ولقد سبق هوبز بثلاثة قرون تقريبا آراء السلوكيين المعاصرين في علم النفس الذين حاولوا أن يردوا كل العمليات الذهنية إلى استجابات لمنبهات (رايت، 2010: 82-83).

لذا تكمن علة الإدراك الحسي لدى هوبز في الأجسام الخارجية، أو الموضوع الذي يضغط على أعضاء الحس في البصر، والسمع، والشم، و هذا الضغط يسببه بداية الحركة نحو المخ، أو القلب اللذين يستجيبان للأحاسيس، وعلى سبيل المثال عند رؤية العين للضوء، واللون فإنهما يتخذان شكلًا معينًا، وينطبق ذلك على السمع، والمذاق، والشعور بالحرارة، والبرودة، وفي حالة تدهور الحس لدى هوبز الذي يأتي من العين يتحول إلى صورة في المخيلة عن طريق الذاكرة، ويحدث ذلك في حالة اليقظة، وليس معنى ذلك تدهور الحركة التي تتم في الحس، بل إضعاف لوضوحها مثلما تُضعف أشعة الشمس نور النجوم، في الوقت نفسه لا تختفي في النهار ممارسة النجوم لخاصتها التي تجعلها مرئية في الليل، وأعتبر هوبز الخيال والذاكرة ليسا سوى شي واحد له أسماء متعددة، لأن التخيل الذي تُثيره الكلمات، أو أية إشارات طوعية نسميه "الفهم"، ويكون مشترك بين الإنسان والحيوان، لأن الكلب سيفهم النداء، أو التعنيف من سيده، أما الإنسان فهو يفهم إرادته، وتصوراته، وأفكاره (هوبز،2011: 23-32).

لا يختلف هوبز عن لوك الذي وضح بأن معرفتنا بوجود الأشياء، لا ترد إلى الذهن، لأن المصدر لها هو الإحساس، ولا يمكن عن طريق الأفكار الذهنية وحدها إثبات وجود موضوع للفكرة، مثلما لا يمكن إثبات وجود الإنسان في صورته المرسومة، وتلقى الأفكار الفعلي الذي يأتي من الخارج هو الذي ينبئنا بوجود الأشياء الأخرى، ويكون هو سبب ظهور الفكرة لدينا، مما يجعلنا ندركها في الخارج، والدليل على ذلك هو شهادة الحواس التي يصفها بأنها الحكم الوحيد (زكريا، ب.ت:142-143).

وقد فرق هوبز بين المعرفة الظنية التي تأتي من الحس، والذاكرة، والتي تكون عامة بين البشر، ويشترك فيها الحيوان مع الإنسان، وأما المعرفة الفلسفية اليقينية، فهي التي ينبغي قبولها لأن مصدرها الاستنتاج العقلي (إمام، 1985:، 86)، حيث إن المعرفة العقلية تتم عندما ندرك، ونستنتج أن الشكل الظاهر هو دائرة، وان أي خط مستقيم يمر بالمركز سوف يقسمها إلى قسمين متساويين (هوبز،2011: 91) .

أذن يؤكد هوبز أن المعارف تأتي من الأشياء المحسوسة، ويتم تجميعها، وتخزينها في الذاكرة، وقد تبقى أحيانا في الذاكرة منفصلة، إلا أنها تصل إلى مرحلة التجميع للانطباعات والربط المستقبلي لها واستحضارها حيث إن الذاكرة لا تقوم بالتأكيد بحقيقة المشاعر إنما فيما يخص الانطباعات وربطها عن طريق العقل (Flathman:1993,18).

إن الحواس ما هي إلا مساعدة للعقل. فلولا العقل لما استطعنا إن نميز إن الشمس أكبر من الأرض.

المبحث الثالث: مفهوم الدولة (أو الحياة الطبيعية والاجتماعية والسياسية عند توماس هوبز).

اولًا: الحالة الطبيعية –حرب الكل ضد الكل لدى هوبز –

كما يعرفها هوبز أنها الحالة التي لابد أن يسلك الناس طريقهم على أساسها، ويتصرفون تبعًا لها، في حالة عدم وجود سلطة تلزمهم بالقانون والعقد، وهذه الحالة يفترضها بأنها ليست واقعة تاريخية إنما هي شرط منطقي يسبق إقامة المجتمع (إمام، ب.ت: 296).

انطلقت فلسفه هوبز الاجتماعية والسياسية من نظرة الإنسان في الحالة الفطرية، ويختلف عن رؤية البروتستانتية التي قامت على فكرة الخطيئة، وما ينجم عنها من الشعور بالذنب، حتى تغرس في المرء أخلاق العمل، والمثابرة الفردية، وهوبز يسعى إلى الغاية نفسها، لكنه يعتمد على مخاطبة العقل، وحساب المنفعة– أي– الربح والخسارة– بدلًا من الخوف من العقاب الأخروي، ويقدم الخوف من الدمار الذاتي الدنيوي، والخوف من انهيار النظام الاجتماعي فيها (عبد الجبار، 2018: 29).

وقد وضع هوبز تصورات تتعلق بحالة الإنسان الغريزية الأولي للإنسان، انطلق في تحليلها من مقدمات محددة، يشرح فيها كيف كان حال المجتمعات، والحكومات، وأنواع التنظيمات الاجتماعية، والسياسية قبل أن تتكون (أحمد، 2010: 150).

ويعود السبب إلى افتراض هوبز الحالة الطبيعية أنها حالة ما قبل المجتمع السياسي، لأنه ولد يوم وصول أسطول (الارمادا) الأسبانية لغزو انكلترا عام (1588)، وكان غير مكتمل بسبب خوف أمه، مما أدى إلى تأخر نضوجه الجسدي، والعقلي، وأصبح تؤام المخاوف، والاضطرابات التي هددت مجتمعه من الغزو الاسباني إلى الحرب الأهلية (نصري، 2002: 167).

ينطلق هوبز في شرحه عن الحالة الطبيعية في كتابه (اللفياثان)، إلى افتراض طبيعة الجنس البشري، ودوافعهم الموجودة في أعماق الناس، والمتأصلة في ذاتهم، فقد فسر كلمة "طبيعية" أنها تعنى طبيعة الإنسان كإنسان، ولا تعنى ما هو مضاد لما هو "مدني" أو عكس ما هو "اجتماعي"، وقبل البدء في وصفها، يجب التنويه إلى أنها ليست حقيقة تاريخية، أو تعبر عن مرحلة تاريخية معينة مرت بها البشرية قبل أن تصل إلى حالة التمدين، بل هي حالة افتراضية سابقة على إقامة المجتمع الحضري، بالرغم من أنها تنطبق على بعض قبائل الهنود الحمر في أمريكا، أو القبائل الهمجية حيث لا يوجد أي نسق من الحكومة (موسى،2001: 93- 94).

كما أن الحالة الطبيعية في نظره هي حالة من الحرية المطلقة، التي لا يوجد فيها قيود خارجية عليهم، وكل واحد يستطيع أن يفعل ما يريد، بحسب ما يمليه عليه عقله، ودوافعه (عبد الحافظ، 2002: 5)، ووفقًا لهذا الوضع الطبيعي يرى هوبز إن الإنسان يستطيع ممارسة حقه الطبيعي، فلا يوجد شخص لديه القدرة على سيادة الآخر، وهذا هو مبدأ "الحق الطبيعي الذي يقوم على: أن كل إنسان له الحق في استخدام قدراته التي يراها مناسبة لحماية نفسه من اعتداء الآخرين (موسى، 2001: 102)، مما يعنى لدى هوبز أن يفعل الإنسان في الحالة الطبيعية كل ما يراه نافعًا لبقائه، ومناسبًا لوجوده، ويمتلك كل ما يطيب له (برهييه، 1983: 182)، فهي كما يري هوبز حالة لا يمثلها أي هيئة سياسية، أو قانونية، تنظمهم-أي (الدولة)، مما يجعلهم يعيشون على أهوائهم، وطبائعهم الفطرية (اخدوش، ب.ت: 8).

وبموجب "مبدأ الحق الطبيعي"، في الحالة الطبيعية، يَعُد هوبز جميع الناس متساوين في ملكات الجسد، والفكر، ويشرح ذلك أننا نجد شخصًا متفوقًا جسديًا، أو يتمتع بفكر أسرع من سواه، فإن الفارق بينه وبين رجل وآخر لا يكون كبيرًا لدرجة أن يدعى أحدهم لنفسه أي فائدة لا يقدر أن يطالب بها الآخر بالقدر نفسه، وعلى سبيل المثال، بالنسبة إلى القوة الجسدية، إن الأضعف يملك القدرة الكافية لقتل الأقوى، إما بحيلة سرية، أو بالتحالف مع طرف آخر يتعرض لما يتعرض له هو من خطر، وكما أن البعض من الناس في الحالة الطبيعية يعتقدون أنهم يملكون درجة من الحكمة تتفوق على الجميع باستثناء أنفسهم، وقد يتفقون مع القلة إما بسبب شهرتهم، أو لعلاقة تربطهم، ولهذا تختلف طبيعة البشر لأنهم مهما اعترفوا بتفوق الآخرين في الذكاء، والبلاغة، والمعرفة، إلا أنهم يرون حكمتهم لا يضاهيها أحد، وحكمة الآخرين عن بعد، وهذا يثبت مبدأ التساوي في الحالة الطبيعية، وقناعة كل إنسان بنصيبه منها (هوبز، 2011:131-132).

يرجع هوبز الصراع في الحالة الطبيعية بين الناس إلى ثلاث أسباب الأول: التنافس الذي يدفع المرء إلى الهجوم على الآخرين بهدف الحصول على المزيد من المكاسب، والمنافع المادية وغيرها

(أحمد، 2010: 153)، والسبب الثاني: الانعدام المتبادل للثقة بين الناس، حيث يصبح هم كل واحد التحسب للآخر لكي يضمن الحصول على أمنه وسلامته، ويضمن حفظ ذاته، عندما يحاول أن يفرض سيطرته إما باستخدام القوة، أو عن طريق الخداع على أكبر عدد ممكن من الناس حتى يقضى على كل قوة يمكن أن تُشكل خطرًا عليه، وكذا أن ينشأ الصراع بسبب شعور الناس بالمتعة في تأمل قوتهم خاصة في أفعال الغزو من أجل زيادة سلطتهم، لأن الآخرين الذين لا يقومون بزيادة قوتهم عن طريق الغزو لن يكونوا قادرين على البقاء لمدة طويلة، لاسيما إذا ظلوا محصورين فقط في الدفاع عن أنفسهم، وتحديدًا مع استمرار الوضع المخيف، عندما يرغب شخصان بشيء واحد، ولا يقدران على الاستمتاع به سويا، مما يؤدي إلى الحرب بينهما، ويصبح كلاهما عدوين من أجل مصلحتهم، حيث يحاول كل واحد تدمير، واخضاع الآخر، وحتى الغازي لا يسلم من التهديد، والاعتداء من قوة الإنسان الآخر الفردية فهو عندما يزرع، أو يحصد، أو يبنى، أو يقتنى مكانا ملائمًا، فإنه يتوقع أن يأتي آخرون يأخذون ممتلكاته بالقوة، ويحرمونه من ثمار عمله، وحياته، وحريته، ثالثًا: يعود سبب الصراع إلى الرغبة في الشرف، والمجد الذي يسعى له كل إنسان من أجل السمعة، أو أمور تافهة مثل كلمة، أو ابتسامة، أو اختلاف في الرأي، أو أي شيء يرفع من قيمتهم سواء كان في أسمهم، أو عائلتهم الخ (هوبز، 2011: 132- 134).

إذن ما يحكم الناس في الحالة الطبيعية لدى هوبز هو اختلاف رغباتهم، وسلوكهم التي تحدد خيرهم، وشرهم، حيث لا يوجد خير عام للناس يقبلون عليه، ولا شر عام ينفرون منه، والنتيجة أن الناس لا يستطيعون أن يجتمعوا على إرادة واحدة، (الشنيطى، 1961: 51)، وتسيطر الأنانية على كل واحد، وفي هذا السياق يقول هوبز" أني اجعل من رغبة دائمة لا تستقر، في القوة بعد القوة، هي رغبة لا تهدأ أو لا تتوقف إلا بالموت، ميلًا عامًا لدى البشر جميعًا، وليس السبب في هذا دائما أن الإنسان يأمل في قدر من السرور أكثر مما بلغه، أو انه لا يمكن أن يقنع بسلطة أكثر اعتدالًا: ولكن لأنه لا يستطيع ضمان ما يملكه الآن من القوة، ووسائل المعيشة الطيبة إلا بالاستحواذ على المزيد منها" حيث إن غريزة المحافظة على الذات عند الكائن الحي بصفة عامة، والإنسان بصفة خاصة هي المحافظة على حياته (الظاهر، 1985: 268).

ينتقد بعض من القراء وصف الحالة الطبيعية عند هوبز بصفتها مفرطة في التشاؤم، خاصة عندما نظم عددًا من الافتراضات التجريبية بشكل فردي، وعندما يفترض أن الناس متساويين تساويًا كافيًا في صفاتهم الجسدية، والعقلية، لدرجة أن لا أحد يحمى نفسه من الأذى، ولا يستطيع التنبؤ بقدرته على الهيمنة على الآخرين (الرشودي، 2017: 6).

وأيضًا في وصفه للحالة الطبيعية بأنها لا تشكل الحياة الاجتماعية، لأنه لم يعتقد أن غريزة

الإنسان تدفعه إلى الاجتماع مع أخيه الإنسان، أو التعاون معه، لأن الأصل إنه ذئب لأخيه الإنسان" (كرم، ب.ت: 55)، ولهذا ليس الإنسان عند هوبز" حيوان اجتماعي" لأنه يظل في الحالة الطبيعية معزولًا عن الجماعة، ومتقوقعًا على ذاته، ويُشكل عالمه الخاص الذي يختلف في صورته، ومبادئه عن عالم غيره من الأفراد بسبب عدم وجود نظام عام يتبعه الجميع، (الشنيطى،1961: 51-52)، وهذا يجعل الناس كما يري هوبز في الحالة الطبيعية يشعرون بالبؤس، والخطر على حياتهم بسبب الشك في الآخرين، وبسبب عدم وجود حاكم، ومحكوم، ولا سيد على غيره، ولا أحد عبدًا لأحد، والكل يملك نفس القوة التي يملكها الإنسان الآخر، وكل واحد يميل لتأكيد ذاته (إمام، 1985: 341)، ووفقًا لهذا الوضع في الحالة الطبيعية كما يبين هوبز يظل كل واحد عدوًا للآخر، بسبب إيمانه أنه يعيش في زمن دون أمان، ولا ضمان لحياتهم، مما يؤدي إلى عدم وجود مجتمع، ولا حضارة، ولا يصبح مجال لوجود مكان لزراعة الأرض، ولا ثمار مادامت تتعرض للخطر، ولا ملاحة، ولا فنون، ولا ثقافة، ولا استخدام للسلع المستوردة عن طريق البحر، ولا اهتمام ببناء مناسب، أو وجود أدوات لتحريك الأشياء التي تتطلب قوة كبيرة لمعرفة حالة الطقس وما شابه، ولا حساب للزمن، والأسوأ من هذا استمرار الخوف المتواصل، والخطر، والموت، والعنف مما يودي إلى جعل حياة الناس حياة قصيرة المدى (هوبز، 2011: 135)، ويشبه هوبز الحالة الطبيعية بأنها مثل طبيعة الجو الرديء التي لا تتمثل في نزول المطر مرة أو مرتين، بل في استمرار اكفهرار الجو لعدة أيام متواليات، وكذلك لا تنحصر طبيعة الحرب في قيام معركة فعلية، أو قتال فعلى بل في استمرار الروح العدائية التي تقضى على كل ثقة بين الناس (موسى،2001: 94)، ولهذا تظل في الحالة الطبيعية أفعال الناس تُحكم برغباتهم، ويؤكد ذلك بالتجربة، أنه عندما يقوم شخص ما برحلة فإنه يتسلح لحماية نفسه، ويبحث عن الصحبة الجيدة، وحين يخلد للنوم يقفل أبوابه، ويغلق خزائنه عندما يكون في بيته، لأنه يعرف أن ما يبقى في الحالة الطبيعية إلا الحرب بسبب عدم وجود القانون، ويدرك أنه لم يعد وجود لشيء أسمه الصواب، والخطأ، ولا حق ولا باطل، ولا معنى للظلم، ولا العدالة، ولا يوجد غير فضيلتين رئيسيتان هما الغش والحرب كما لا يوجد ملكية، ولا تمييز بين ما هو لي، و لك (هوبز،2011: 135-137).

إذن الإنسان لدى هوبز في – الحالة الطبيعية– تتحكم فيه نزواته التي تدفعه إلى البحث فقط عن مصالحه الشخصية، ورغباته الأنانية. فلم يجعل هوبز للضمير والقيم الأخلاقية أي قيمة خارج الدولة.

ثانيًا: القانون الطبيعي عند هوبز

يؤكد هوبز إن الإنسان لا يمكن أن يعيش على الوضع البائس في الحالة الطبيعية، محصورًا في إحساساته في عزلة بذاته عن غيره، ولأبد للفرد أن يكتسب من المجتمع الفهم، والتفكير، وتؤثر فيه

البيئة التي تكتنفه، فيتلقن من التعاليم، ويرسخ فيه من العادات ما يميزه عن العجماوات، وطالما الفرد مهتمًا برغباته، ولأنها تتعارض مع رغبات غيره فهو يدرك استحالة تحقيقها من دون إن تصطدم برغبات غيره (الشنيطى، 1961: 51-52)، وبهذه الطريقة تظل الحياة في الحالة الطبيعية كما يري هوبز غير محتمله، ومعنى استمرارها فناء المجتمع، وفي هذه الحالة لأبد أن يتوصل الإنسان إلى طريقة للخروج من الحالة الوحشية، والعزلة إلى حالة الحضارة، والاجتماع (الظاهر، 1985: 270)، كون الوضع المريب والخطير في الحالة الطبيعية كما يؤكد هوبز يوقظ إحساس الناس بأنه ليس في مصلحتهم أن يظلوا في خوف من حرب الكل ضد الكل، ولذا يدفعهم هذا الإحساس إلى البحث عن حل أمثل لهم جميعًا، بموجب عقلهم، ووجدانهم البشري، وهو أن يقتنعوا بأن المخرج لتجنب هذا الخوف، هو سن جملة من القوانين تحكمهم، في إطار هيئة واحدة قادرة أن تزيل خوفهم من الموت، و تنظم صراعاتهم الشخصية، بما يسمح لكل واحد أن يحافظ على نفسه في العيش في أمان (اخدوش، ب.ت: 9)، عن طريق القانون الطبيعي الذي يعرفه هوبز أنه: القاعدة العامة التي يجدها العقل، ويمتنع من خلاله عن فعل ما هو مدمر لحياته، مما يجب عليه أن يميز بين الحق، والقانون، لأن الحق يقوم على حرية الفعل، أو عدمه، بينما القانون يُحدد، ومُلزم للآخرين، ويصبح الفرق بينهما مثل الاختلاف بين الالتزام، والحرية اللذين لا يتسقان في موضوع واحد (هوبز،2011: 139)، وعلى هذا الأساس يكون قانون الطبيعة عند هوبز هو ما يمليه التبصر الأناني، أو الفطنة الذاتية، التي يسعى الإنسان غريزيًا إلى الاحتفاظ بذاته، ولكن الإنسان ليس مجرد كائن حي ذي دوافع عمياء، وقوانين الطبيعة تضع وتقرر كيفية الاحتفاظ العقلي بالذات (موسى،2011: 108- 110).

كما يحدد هوبز قانونين طبيعيين يرتبطان في تفكير الناس في الخروج من الحالة الطبيعية وهما: القانون الأول هو: أن يسعي الإنسان إلى البحث عن السلام، وضرورة الالتزام به مع شرط بقاء حقه الطبيعي الذي يستطيع الدفاع عن نفسه في حالة أي اعتداء، والثاني: أن يستعد للتخلي عن حقوقه الطبيعية من أجل تحقيق هدف السلام، ويرضى بقدر من الحرية تجاه الآخرين بما يساوى حريتهم تجاهه (هوبز،2011: 140)، فالقانون الطبيعي لدى هوبز هو السبيل في تخلي الفرد عن حقه في استخدام القوة، في مقابل تخلي الآخرين عن هذا الحق، وأما في حالة إصرار آخرين على استخدام القوة، فعلى المرء عندئذ أن يحتفظ بحقه فيها حتى لا يصبح فريسة سهله هينة لغزو الآخرين، (أحمد، 2010: 154-155)، لأن الهدف من القانون الطبيعي كما يرى هوبز يجعل الأفراد يتجهون إلى خلق المجتمع السياسي بإرادتهم، وبوساطة العقد النهائي الذي يتكون بمقتضاه القوة المشتركة التي تجمعهم من أجل حماية مصلحتهم (عبد الحافظ، 2002: 58).

ثالثًا: من العقد الاجتماعي إلى الدولة من وجهة نظر هوبز

هو كما يصفه هوبز اتفاق بين المواطنين بعضهم البعض على طاعة السلطة الحاكمة، والحاكم هنا ليس طرفًا في العقد، بل يوافق على شروطه دون أن يلتزم بشيء تجاه الغير (موسى،2001: 143).

رفض هوبز النظريات المشابهة لحق الملوك المقدس، لأنه كان يؤمن بوجود نسق من العلاقات السياسية التي يمكن معرفتها عن طريق تأمل بعض القضايا الخاصة بسلوك الإنسان، مثال ذلك أولا: أن البشر ينشدون السلام، ثانيًا: إن البشر في الحالة الطبيعة يفتقدون الأمن، مما يلزم "عقليا" في رأى هوبز: أن جميع الناس يجب أن يصوغوا عقدًا من شأنه أن يؤسس سلطة مطلقة مثلها مثل أي سلطة إلهية، وما يجدر ذكره أن المفكرين (هارنجتون وبودان) لم يختلفا عن هوبز وكلاهما مفكرين إنسانيين كانا متأثران بالتيار العقلاني في زمنهما، ومهدا السبيل لسياسة التنوير (برينتون، 1984: 149-150).

وتعد الدولة (الكومنولث) من المسائل التي ناقشها هوبز في كتابة –اللفياثان– (التنين)، وكانت نظرة هوبز تتمحور حول كيف، ولماذا نكون الدولة، وقد خالف هوبز رأى أرسطو أن الدولة تظهر بشكل طبيعي، وتبدأ من المجتمع الأول هو العائلة، وتقودها السلطة الأبوية، ومن ثم يتوسع المجتمع إلى القرية، ومن ثم المدينة، ومن ثم يتدرج إلى الدولة السياسية، وهوبز يعارض تكوين المجتمع السياسي بالشكل الطبيعي، ويرفض السلطة الأبوية، لأنه يعتقد أن البشر يرون أنفسهم ومصالحهم في البداية والنهاية، حتى لو كان على حساب الغير، ولو اضطروا إلى استخدام القوة (bagby:2007,37).

ويتم الخروج من الحالة الطبيعية إلى الدولة بوساطة العقد الاجتماعي الذي يجعل الناس يتحدون في المجتمع، ويوافقون على الخضوع لسلطة مركزية، (راسل،1977: 94)، لأن الغرض من تكوين العقد عند هوبز هو الحفاظ على حياة الأفراد، وتوقف حرب الجميع ضد الجميع (برهييه، 1983: 182).

وقد فسر هوبز الفرق بين العقد، والعهد، في أن الأطراف المعنية في حالة "العقد" تنجز ما يخصها مباشرة، أما في العهد فيمكن إرجاء تنفيذ ما تم الاتفاق عليه للمستقبل، سواء من أحد الأطراف، أو من كليهما، ويكون الاعتماد هنا على الثقة المتبادلة بين الطرفين في الوفاء بالوعد مستقبلًا، ومعنى ذلك أن العهد يعد ضربًا من العقد، أي نوعًا من أنواع العقود (موسى، 2001: 142)، وكذا لدى هوبز إن موضوع العهد دائما أمر يخضع للتروي، ويعد إبرام العهد فعل إراديا، أي أنه دائما شيء مستقبلي، ومن يقطع عهدًا يكون قابلًا للإنجاز، ويمكن للناس أن يتحرروا من عهودهم بطريقتين: إما بإنجازها، أو بإعفائهم منها، لأن الإنجاز هو الغاية الطبيعية للالتزام، والإعفاء هو إعادة الحرية وتفويض الحق الذي قام عليه الإلزام، وأما العهود التي تُبرم في نظر هوبز

بسبب الخوف في الحالة الطبيعة المحضة تكون ملزمة عندما تصبح عقدًا ويجب تنفيذها مراعاة لمصلحه الأفراد الشخصية، مثل تعهد إنسان بدفع فدية لإنقاذ نفسه من خطر معين ويكون مجبرًا على دفعها، أو أن يكون هناك أمير ضعيف يضطر لإبرام سلام غير مجدي مع الأقوى، ويكون ملزماً بتنفيذ ذلك العهد (هوبز،2011: 147- 148).

"ولما كان كل فرد من أفراد البشرية حريصًا على ذاته، وبقائه، وتحقيق مصالحه الخاصة فقد تولدت لدى الجميع ضرورة التعاقد والاتفاق على المصالح المشتركة، وعدم التنافس إلا في الحدود المطلوبة، فلولا الخوف الذي يسيطر على الناس لما ظهرت فكرة التعاقد التي كانت أفضل الوسائل لبث الطمأنينة في نفوسهم (موسى، 2001: 110).

ويتم العقد الاجتماعي عند هوبز عن طريق التفويض المتبادل بين الناس للحقوق بطريقتين: إما بالتخلي عن الحق الطبيعي، والحرية الطبيعية ببساطة حين لا يهتم المرء لفائدة من سيكون ذلك، أو بتفويضه إلى شخص، أو لأشخاص معينين من أجل أن يستفيدوا منه، وعند التخلي عن الحق يصبح مُلزمًا للجميع، ولا يحق إعاقة من أعطى له الحق، ولا يجب عليه إبطال فعله الإرادي هذا، لأن إعاقته معناه الظلم والضرر، ويضع هوبز هناك حقوقًا لا يستطيع الإنسان التخلي عنها مثل مقاومة من يهاجمه بالقوة ليقتله، وبالتالي لا يمكن إبرام العهود مع الحيوانات الوحشية، لأنها لا تفهم كلامنا، ولا تقبل أي نقل للحق، كما لا يمكنها أن تنقل أي حق لسواها (هوبز، 2011: 142- 147).

رابعًا: الدولة (اللفياثان)

هو لفظ عبري يصف وحشًا بحريًا هائلًا يقهر كل الوحوش الأخرى ويسيطر سيطرة تامة على جميع الحيوانات في مملكته، ويبث الرعب فيها، أما موضوعه فهو أقامه الدولة القوية المنيعة التي تقضى على كل ضروب الفوضى، والاضطراب، والفتن، والحروب الأهلية، وتحقق الأمن لرعاياها، لهذا يعد "اللفياثان" أو "التنين" لدى هوبز هو الدولة، وليس الحاكم أو الملك (إمام، ب.ت:286).

وبمقتضى نصوص العقد كما يشرح هوبز، يجب عند إبرامه أن يحترم الجميع المواثيق التي تمت بينهم من أجل ضمان السلام لهم، والقانون الطبيعي يلزمهم بالتقيد ببنوده، حيث لا يجب نكرانه، لأنه ينهى عن الانتقام، والكبرياء يأمر بالعدل في رفع الخلافات بين الناس (برهيية، 1983: 18).

ومن سمات توقيع العقود عند هوبز أن يكون صراحة بالكلمات التي تدل على فهم واضح لبنوده، وقد يكون ضمنيًا، واستنتاجيًا، أي لا يشترط بالضرورة أن يكون توقيعًا ظاهريًا، وواضحًا بالمعنى الحرفي، والعقد الاجتماعي يشتمل على توقيع ضمني، أو يمكن استنتاجه من الصمت، أو الأفعال (موسى، 2001: 143)، وكذا يدرك الأفراد أهمية تعاقدهم السياسي، عندما يتنازلون

برضاهم عن كافة حقوقهم للحاكم، ويعترفون بسلطته المطلقة، ويعبر هوبز عن هذا بقوله" "أني أخول هذا الرجل، أو هذه المجموعة من الرجال، وأتخلى له أو لها عن حقي في أن يحكمني، أو تحكمني شرط أن تتخلى له أو لها أنت عن حقك، وتُجيز أفعاله أو أفعالها بالطريقة نفسها"، (هوبز،2011: 179-180).

إذن تتأسس الدولة عند هوبز عندما يصبح التعاقد ساريًا، وتكون القوانين المترتبة عليه فعالة، عند وجود إرادة عامة تكون بمثابة سلطة سياسية واحدة تعبر عن إرادة الجميع، تنتقل فيها حقوق المجموع إلى الفرد الواحد، وهذا هو ثمرة تعاقدهم السياسي (اخدوش، ب.ت: 10)، الذي يجعل الناس عند هوبز يتنازلون عن سلطتهم، وحقهم الطبيعي في حكم الذات، إلى الشخص الذي اختاروه "الحاكم"، من أجل تكوين الدولة التي سوف تذوب الإرادات الفردية، والقوى المختلفة في إرادة الحاكم المطلقة (محمد، محمد، أبوريان، 1976: 147)، وما يميز العقد الاجتماعي في الدولة عند هوبز أنه ليس عقدًا بين المواطنين، والحاكم، كما سوف نجد في الفلسفات السياسية الأخرى التي تناولت العقد كما جاء عند لوك مثلًا (مطر، 1978: 94)، فقد أختلف لوك عن هوبز أن العقد عنده يقوم على موافقة الناس في الإتحاد في الدولة بالرضا، حتى يمنحوا كل السلطة أغلبية الجماعة، ويصبحوا ممثلين للدولة، ولأن الأغلبية قد وافقت على تأسيسها، فلا يجب أن يخضع العقد لاعتراض فرد، أو أفراد قليلين (لوك، ب.ت: 83-85).

إذن السبب النهائي في نشوء الدولة لدى هوبز هو هدف البشر في العيش داخل إطار الدولة، والخروج من حالة الحرب في الحالة الطبيعية، لأن الفرد يلجأ عند انعدام السلطة إلى قوته الخاصة يشرعها لنفسه، وبأسلوبه الخاص من أجل حماية نفسه من الآخرين، ومثال على ذلك أن السرقة، والنهب كانت في جميع البلاد التي عاشت فيها الأسر الصغيرة يشكلان مهنة تكاد تخالف قوانين الطبيعة، وكان يتم تكريم من يحصد أكبر غنيمة، ولم يكن يحترم البشر إلا قوانين الشرف التي تعنى الامتناع عن الوحشية حيال الآخرين، والمحافظة على حياتهم ومعداتهم الزراعية، وبشكل مشابه، وما قامت الأسر الصغيرة من أفعال، قامت به المدن، أو الممالك التي تحولت إلى أسر كبيرة من اجل سلامتها الخاصة على غرار توسيع الأراضي الخاضعة لسلطتها بحجة إبعاد أي خطر، وتجنب الغزو، وكذا كان محاولة أضعاف الجيران بوساطة استخدام جميع أساليب القوة (هوبز،2011: 175- 177).

ويتساءل هوبز لم لا يمكن للناس أن يتعاونوا كما يتعاون النمل والنحل؟ ويجيب على ذلك أن النحل يعيش في نفس الخلية لكنه لا يتنافس، وليست لدى أفراده الرغبة في الامتياز كما أنها لا تملك العقل لنقد الحكومة، لأن اتفاقها طبيعي،

عكس اتفاق الناس الذي يكون اصطناعيًا بوساطة العقد الاجتماعي (رسل، 1977: 94-95).

ويشبه هوبز الدولة بالإنسان، يكون الحاكم فيها الروح، والثروة تمثل القوة، والداء الذي يقضى علي الدولة هي الحرب الأهلية، (مطر، 1978: 91-92)، وتكمن أهمية الدولة عند هوبز عندما يدرك جميع الأفراد ضرورة وجود سلطة عامة قادرة على تحطيم أي مقاومة فردية، أي لابد من وجود الإنسان الصناعي الذي يجب أن يعلو على كل الأفراد (موسى، 2001: 140)، وهذه المجموعة المجتمعة كما تصور هوبز تدعى "الدولة"، التي تسمى "جيل اللفياثان الكبير"، أو بالأحرى هذا "الإله الفاني" الذي ندين له بالسلام والدفاع، بموجب السلطة الممنوحة له من كل فرد في الدولة، والذي يمثلها جوهر السيادة (الحاكم المطلق) (هوبز، 2011: 180).

ما يجدر ذكره إن ما يمضى به التأويل الهوبزي أن الناس أبدعوا مخلوقات مصطنعة، أي "وحوشًا أسطورية كبرى" لها السيادة، وأخذت تهيمن بالسيف أنه قبل العصر الحديث كانت هذه الوحوش الأسطورية الكبرى تتمثل في المدن – الدول المرتبطة بسيادة الإقطاعيين، والإمبراطوريات المتعددة الأجناس، ولكن لم يكن معظم هذه الكيانات في مجموعها دولًا كبيرة حقا، أما في العصر الحديث فقد أصبحت دولًا "وحوشا أسطورية كبيرة "، وكانت أكبر صناع التاريخ الحديث، وما يعلنه هوبز هو توصيف لعلة قيام الدولة، وأدوارها، وآليات تحولها، وهذا يبين الوجهين اللذين يسميان الدولة بالتعريف الإنساني الحضاري، والوجه الوحشي البدائي، ويتفق فلاسفة الاجتماع السياسي على أن قيام الدولة يوجب تلازم الوجهين المذكورين، تمامًا مثلما هي نزعات الخير والشر التي تنطوي عليها النفس البشرية، الذي يقوم العقل بدوره المنظم لتياراتها، والضبط لأهوائها وشغفها (حيدر، 2018: 80).

ولا يحق كما يري هوبز بعد تأسيس الدولة، ومنح الحقوق من الأفراد إلى الحاكم المطلق، أن يعقدوا اتفاقيات جديدة فيما بينهم تؤدي بموجبها إلى طاعة شخص آخر مقابل أي شيء من دون معرفته، وبالمقابل لا يكون الحاكم طرفًا في العقد، ولا يصنع عقدًا مع رعاياه، أو مع أي طرف منهم. وتعد العقود باطلة ويجب نقضها في حال أن يضع الناس عهودًا متعددة بعد أن أصبحت السيادة للحاكم، لأن العقد هو الفاصل الذي يحسم الخلافات بين الحاكم ورعاياه، (هوبز، 2011: 182)، الذين كما يري هوبز يجب على المواطنين أن يلتزموا بطاعة الحاكم المطلق، وفي حالة أذا لم توافق الأقلية على اختيار السيادة، ولا تخضع للأغلبية، يصبح من العدل أقامه الحرب عليها (محمد، وآخرين، 1976: 150).

ومن شروط سلطة الحاكم المطلق في الدولة أن تكون سلطته عامة، ومطلقة غير منازع فيها، ويكون الرقيب على الشعب، والمشرع الذي يضع القوانين، ويساهم في تنظيم العلاقات بين المواطنين، ويختار الوزراء، والمستشارين، ويعين الموظفين (الشنيطي، 1961: 55)، والغاية عند

هوبز من منح السلطة المطلقة للحاكم في الدولة، حتى يتمكن من ممارسة القوة، ومن خلال الوسائل الممنوحة من الجميع، التي يعتبرها متلائمة مع سلمهم، ومع دفاعهم المشترك (بوعشرين، 2014: 12)، وكما يجب لدى هوبز أن يكون على الحاكم المطلق، ممارسة صلاحياته في الحكم على النظريات، والمذاهب الفكرية، وتأمين ممتلكات الأفراد، وحفظها من اغتصاب الآخرين، وممارسة السلطة في كل ما يتعلق بالدولة من اقتصاد، وثقافة، وتشريع (محمد، وآخرين، 1976: 150-151)، ولهذا لدى هوبز لا يجوز إن يُتهم الحاكم المطلق بالظلم من قبل أي فرد من أفراد مجتمعه، ولا يجوز لهم معاقبته، في حين من واجبات الحاكم المطلق أن الحكم بما يراه ضروريًا للسلام، ويخضع له المواطنين مقابل حمايتهم (هوبز، 2011: 206).

يسير باروخ سبينوزا (1632-1677) في الاتجاه نفسه الذي ذهب اليه هوبز في التأسيس لفكرة السلطة المطلقة المستمدة من العقد الاجتماعي، والذي أكد على ضرورة وجود سلطة في المجتمع حتى تنظم الحياة العامة للأفراد على أساس عقد بينهم سماه "الديمقراطية"، و يكون فيها الفرد مواطنًا، يخضع لما أقرته الجماعة المتعاقدة، وقد شدد على ضرورة الخضوع المطلق للحاكم الذي فوض له المتعاقدين حقهم الطبيعي كله من أجل تأمين أنفسهم، والحاكم لا يلتزم بأي قانون، لأنهم قد فوضوا له كل الصلاحيات بموجب عقد صريح وضمني، من أجل المحافظة على أنفسهم، ولكن سبينوزا يدعو إلى التمييز بين طاعة الحاكم، وبين عبودية الفرد، فالفرد في ظل هذا الخضوع ليس عبدًا لا يحقق مصلحته الخاصة، بل يعتبر مواطنًا يحققها في ظل تحقيق المصلحة العامة للجماعة (بوعشرين، 2014: 12-15).

وكما يبدو أن هوبز قد تأثر بنظم الحكم المطلق في أوروبا في القرن السادس عشر، عندما بدأت الملكيات المطلقة في الظهور، بعد هدم نظام الإقطاع الذي ظل سائدا طوال العصور الوسطى، وحدث هذا في فرنسا مع لويس الحادي عشر، وفي اسبانيا اتحدت (اراجون وكاستيل)، بزواج (فرديناند وايزابيلا) من أجل قيام حكم قوى مطلق (مطر، 1978: 90).

خامسًا: نظام الحكم السياسي عند هوبز

يربط هوبز بين وجود الدولة وحكومتها، فإذا لم تكن هناك حكومة ظاهرة- أي أفراد لهم القدرة على تنفيذ إرادتهم، لن تكون هناك دولة ولا مجتمع، ويبنى تقسيمه للحكومات على معيارين: المصلحة، والمنفعة، ثم السيادة ويهتم بالحكومة التي تعبر عن السيادة، وتتمكن من حفظ الأمن، والسلام (الظاهر، 1985: 276).

والسيادة عند هوبز تتكون عند الأفراد بطريقتين، الأولى: تنشأ بوساطة المؤسسة، وتتم حينما يتعاهد الناس معاهدة متبادلة مع بعضهم البعض من أجل طاعة السلطة المتعارف عليها، والثانية تتكون السيادة عن طريق الاكتساب، وتتم حينما يتعاهد الناس على حماية أنفسهم عن طريق البيعة على الطاعة عند تعرضهم لتهديد غزو

الغزاة، وكلاهما طريقتان شرعيتان بالتساوي، لأن الهدف من تأسيسها هو الخوف من خطر الموت (الرشودي، 2017: 10).

ويشرح هوبز ثلاثة أنواع من أنظمة الحكم بحسب الأشخاص الذين يتولون السلطة، الأول تكون الدولة على شكل النظام "الملكي" عندما يكون المُمثل شخصًا واحدًا، والثاني: تكون الدولة على شكل نظام الحكم "الديمقراطي" أو "دولة شعبية" عندما يكون الحكم في يد مجموعة يريدون التجمع، والثالث: تسمى الدولة "ارستقراطية" عندما يكون الحكم في يد الأقلية، ولا تعنى هذه المسميات شيئا كما يرى هوبز، والسبب أن الذين لا يرضون بالعيش في ظل النظام الملكي سوف يسمونه استبدادًا، ومن لا تعجبهم الارستقراطية يسمونها حكم الأقلية، وأما من يتذمر من الديمقراطية سوف يُسميها الفوضى (ما يعنى انتفاء وجود حكم)، ولكن الفروق بين الأنواع الثلاثة لا يكمن في الفرق من ناحية السلطة، بل من ناحية الأهلية، أو القدرة على تأمين السلام، والأمن للشعب، وهو الهدف الذي أدى إلى إنشائها(هوبز،2011: 193-196).

وقد اهتم هوبز بدحض شبهة شائعة تتعلق بكراهية ونفور الناس من الحكومات المستبدة، أو الطغيان، وذكر أن السبب يعود إلى نوع معين من الحكومات التي تسئ استخدام القوة، ولا تخدم الرعية في شي، أما الحكومات المستبدة التي تخدم رعاياها بالفعل، فأنهم لا ينكرون عليها ممارسة الطغيان، وأما حب الناس للحريات فإنما هو ترف زائد يجب على الناس أن يتخلصوا منها، لأنها سوف تجر عليهم الوبال (أحمد، 2010، 157).

يفضل هوبز نظام الحكم الملكي لسببين، الأول: كونه يُمثل السلطة العليا غير المتقيدة بحقوق شرعية لهيئات أخري، فهو يمكنه أن يحتمل برلمانًا وحده، ولكنه لا يحتمل نظامًا تقتسم فيه السلطة بين الملك والبرلمان، هذا هو الضبط يأتي على نقيض رؤية كل من (لوك ومونتسكيو) ويبرر هوبز ذلك بقوله: إن الحرب الأهلية الانجليزية حدثت بسبب أن السلطة توزعت بين الملك، والبرلمان، واللوردات، ومجلس العموم (رسل، 1977: 95)، وأما السبب الثاني يوضح هوبز أن نظام الحكم الملكي، لا يؤدي إلى ظهور الصراعات على السلطة، والحكم كما في النظامين الآخرين (الديمقراطي، الارستقراطي)، لأن الملك سيفضل مصلحته عند ظهور الصراعات بين أفراد رعيته، لأنه لا يوجد في النظام الملكي فرق بين المصلحة الخاصة، والمصلحة العامة، ويعتبر المصدر الوحيد لثروات، وسلطة وشرف العاهل مستمدة من ثروات وقوة، وسُمعه أفراد مملكته، ومثال على ذلك أن الملك قد يكون ثريًا، ولكن قد يصبح عديم المجد، ومفتقدًا إلى الأمن، في حالة أن أفراد مملكته فقراء، أو ضعفاء بسبب الحاجة أو الخلافات، من أجل إبقاء حالة الحرب ضد أعدائهم، وأيضا في النظام الملكي تكون قرارات الملك أسرع بالنسبة إلى النظام الديمقراطي، والارستقراطي، (هوبز، 2011: 195-196)، وهذا كما يفسر هوبز لا يتوفر في نظام

الديمقراطية، أو الأرستقراطية، ويستطيع الحاكم في ظل الديمقراطية أذا كان وصوليًا فاسدًا أن يصل إلى مصالحه عن طريق الغدر، والخيانة، أو عن طريق حرب أهلية، أو أن يحقق لنفسه مالًا يتوفر له في حالة الرخاء العام، وسلام الشعب، وأمنه (الظاهر،1985: 277).

يبدو أن هوبز يقترب مما قدمه (جان بودان) حول نظريته في السيادة، والتي فضل فيها نظام الملكية المطلقة، وأيضًا التقت الفلسفة السياسية عند هوبز بما وضعه القانوني (هوجو جرويتوس) من تفسيره حول فكرة "القانون الطبيعي"، في مؤلفه الشهير (قانون السلام والحرب)، الذي ذهب إلى القول: بأن سلطات الحاكم كانت في حوزة الشعب، وعندما يتنازل عنها الشعب تصبح السلطة للحاكم (مطر، 1978: 91).

وكون الحاكم لدى هوبز يمثل إرادة الشعب الكلية، فانه يصبح صاحب السلطة التشريعية، والتنفيذية، والقضائية، ويصدر هذه القوانين، ويشرف على تنفيذها، ويعاقب من لا يطيعها (موسى، 2001: 144)، لهذا يرفض هوبز مبدأ الفصل بين السلطات لعدة أسباب: الأول أنها تحمل في طياتها بذور الشقاق بين المستحوذين على السلطة، وثانيًا: لن يعرف المواطن من يطيع، فهو يضطر في الأخير أن يطيع نفسه، ويعود للحالة الطبيعية، وثالثًا: مادام الملك صاحب السيادة، فإن مبدأ الفصل بين السلطات، سيكون في هذه الحالة مضاد لفكرة أن يكون جوهر الدولة هو الحاكم المطلق، وأخيرًا: أن الخطر المحقق لمبدأ الفصل بين السلطات هو ترك الحرية للمواطن العادي في تحدي الحاكم؛ لأنه بهذا الفعل يضر بمبدأ الطاعة التي اقرها الناس للحاكم (الظاهر، 1985: 277-278).

وعلى العكس من هوبز نجد لوك يؤكد على أهمية الفصل بين السلطات، لأنها تقيم حدودًا على السلطة، وأفعال الحكومة حتى لا تتركز السلطة، وقوة الحكومة في يد واحدة (خليفة، 2005: 56).

ومادامت لدى هوبز حقوق، وصلاحيات الحاكم مطلقة فهي تبقى جوهرية، وغير قابلة للفصل، أو التجزئة، ويهاجم من يعترض على ذلك في رأيه أنهم يصبحون أصحاب سلطة أضعف، ورأيهم يستند على أساس ركيك (هوبز، 2011: 191)، لهذا يري هوبز أن الحكومة المرتبطة بما سماه بـ "الحق الجوهري لسيادة الحاكم"، هي التي تتمتع بالثقة لفعاليتها، لأن الحكم عندما يقسم إلى مؤسسات مختلفة، يؤدي إلى الخلاف على حكم معين، وتصبح فيه الحكومة الفعالة مشلولة، وقد تتجر الحكومة إلى حرب أهلية من أجل حل خلافاتها (الرشودي، 2017: 10).

وأما عند هوبز إذا راود الناس الخوف من سلطة الحاكم المطلقة، فإنه يذكرهم أنهم كانوا بين خيارين اثنين لا ثالث لهما، إما العيش في حالة فوضى حيث لا توجد حكومة، ولا سلطة تردعهم، وإما أن يختاروا حكومة الطغيان القاسي التي ترسي أسس الأمن الراسخ، وتكبح عدوان الظالم، ومن هنا لا يوجد مجال إلا لظهور الحكومة

الشاملة التي تحتكر كل مصادر القوة السياسية، والقانونية، وتسخرها لبسط الأمن، وتضرب بيد من حديد على أيدي المخالفين، وفي اعتقاد هوبز أن الناس العقلاء لابد سيختارون العيش تحت ظل السلطان مهما كان رهيبًا، والتفكير في نتائج الفوضى، والعيش دون وجود حكومة أفظع من ذلك بكثير (أحمد، 2010: 157).

ولا يجوز عند هوبز أن يقوم المواطنين بالثورة على الحاكم، بسبب عدم وجود عقد معين بين الحاكم والمواطنين، وكل ما يقوم به الحاكم من أفعال إنما تعبر عن أفعال المواطنين، فعندما يقومون بالثورة عليه فإنما يقيمون ثورة على أنفسهم، وهذا شيء مناف للعقل، ويوقعهم في تناقض مع أنفسهم (موسى، 2001: 148-149)، كذلك يبرر هوبز أن جميع الثورات التي تتم نتيجة اتفاق عدد قليل من الأفراد تعد غير مشروعة، ويصبح عمل الهيئة التمثيلية التي تجرى مداولاتها علنًا، طبقًا للقوانين مشبوهة، ويأتي خوف هوبز من الثورة إلى جهل أعضاء الهيئة التمثيلية في الشؤون الداخلية، وخاصة في الشؤون الخارجية التي ينبغي أن تبقى سرية، ويخشى الفصاحة التي قد تلبس الخير ظاهر الشر، وروح التحزب التي تزرع الشقاق، والفتنه (برهييه، 1983: 184-185).

وعلى الرغم من ذلك فقد عاد هوبز وأجاز التمرد على الحاكم وخلعه في حالة واحدة، عند ثبوت فشله في بسط الأمن والسلم والاستقرار في المجتمع، وسمح بنشوء الفوضى، لأن الحاكم قد فشل في صيانة النفوس، وفي هذه الحالة يجوز خلعه، والإتيان ببديل عنه (أحمد، 2010: 159)، يؤكد هوبز ذلك في قوله "إذا أمر الحاكم أي إنسان بأن يقتل نفسه حتى لو كان في الأمر ما يبرره، أو أن يجرح نفسه، أو أن يشوه نفسه، أو لا يقاوم الذين يعتدون عليه، أو يمتنع عن الطعام، أو استنشاق الهواء، فإن لهذا الإنسان الحق في عدم طاعته (موسى، 2001: 149).

وذلك كما يرى الكاتب حيدر أن هاجس هوبز كان الأمن الذي كان أحد أخطر الكلمات في مذهبه السياسي، الذي حدد فيه محتوى الدولة، وتكمن قيمة السياسي الأولي في ضمان أمن المواطنين، لأن انعدام الأمن لا يعبر عن قوام الدولة الذي يشكل علة ابتدائها، وصعودها، واضمحلالها، ومن ثم موتها، (حيدر، 2018: 80-81).

سادسًا: القوانين المدنية عند هوبز

القانون عند هوبز هو الذي وضع من أجل الرعية، ويعد قواعد عامة، لأنها من سلطة الكومنولث، ويكون إما عن طريق الكلمة المكتوبة، أو العلامة الكافية التي تدل على الإرادة، كما يستخدم القانون للتفريق بين الصواب والخطأ (اللفياثان،2011: 267-268).

يرى هوبز أن على جميع الناس الذين تتحكم الأنانية في تصرفاتهم أن يلتزموا بالقواعد الأخلاقية، وليس من العقل والعدل أن يلتزم أحد الأفراد بالوفاء بالعقد، في حين يساور الشك الطرف الآخر أنه يراوغ في الالتزام بتعهداته، ومن

ثم للقضاء على هذا الشك لابد من وجود سلطة عليا، أو حكومة تعاقب من ينكث تعهداته، وهنا تتحول القوانين الطبيعية إلى قوانين مدنية، ويتحول الإنسان من مجرد فرد إلى مواطن في الدولة في وجود السلطة، أو القوة التي تقدر على تحويل القوانين الطبيعية التي تعد مجرد نيات، أو التزام من الداخل، إلى قوانين مدنية، أو التزام من الخارج، ولهذا يصبح الالتزام السياسي بالقوانين المدنية، هو الذي يعبر عن الالتزام الأخلاقي، وبهذا ينكر هوبز وجود أي التزام أخلاقي في الحالة الطبيعة لأن تحكم الرغبات، والانفعالات الإنسانية ليست خطيئة، ولا يوجد قانون يحرمها، أو يمنعها (موسى، 2001: 137).

أن القوانين المدنية لدى هوبز ليست مشورة بصورة عامة، بل أمرًا، وليس المقصود هنا الأمر الصادر من أي شخص، والموجه إلى أي شخص، بل الأمر الموجه إلى أي شخص مُرغم مُسبقًا على إطاعته، والذي يمثله (الحاكم المطلق)، ويحدد القوانين المدنية: أنها مجموعة القواعد التي تأمر بها الدولة كل فرد عن طريق الأقوال، أو خطيًا، أو بوساطة أشاره أخري كافية صادرة عن الإرادة (هوبز،2011: 268- 269)، حتى يصبح الغرض من تأسيس القانون المدني لدى هوبز هو التمييز بين الخطأ، والصواب، ومعرفة ما يكون مُخالف للقواعد، أو ما ليس مخالفًا له (خليفة، 2005: 69-70).

والقوانين المدنية لدى هوبز توزيعيه، وجزائية، والقوانين التوزيعية هي التي تخص جميع الأفراد، وتحدد حقوقهم، وتوضح ماهية اكتسابها، وكيف يتم، مثل المحافظة على الأراضي، والأموال، وتحديد حرية الفعل، وأما القوانين الجزائية هي التي توضح العقوبات التي تُفرض على من يخالف القوانين (هوبز، 2011: 285)، لأن الالتزام بالقوانين عند هوبز يجعل حرية الفرد مرتبطة بها، ومقيدة بمواده، ونصوصه، وهذه الحرية التي يقصدها ليست الحرية الطبيعية، بل هي الحرية المتحضرة البعيدة عن الفوضى، والتي تلتزم بقواعد المجتمع (محمد، وآخرين، 1976: 151).

يشير هوبز أن على جميع الأفراد أن يحترموا القوانين المدنية عندما يكونون أعضاء في دولة مُعينة، ويبين أن معرفة القوانين الخاصة بها يعود إلى المختصين بدراسة قوانين بُلدانهم التي تختلف بصورة خاصة من دولة إلى أخري، وبصورة عامة تعود دراسة القانون المدني إلى كل فرد، وعلي سبيل المثال كان قانون روما القديم معروفًا بالقانون المدني، إذ كانت تعنى لفظة "سيفيتاس" الدولة، وأما البلدان التي ضُمت إلى الإمبراطورية الرومانية، وخضعت لهذا القانون، فإنها تحتفظ بالقسم الذي يناسبها من هذا القانون، وتُسميه "القانون المدني" من أجل تمييزه عن قوانينها المدنية الخاصة، ويتحدث هوبز أن الهدف ليس إظهار ماهية القانون هنا أو هناك، بل إظهار ماهية القانون على غرار أفلاطون، وأرسطو، وشيشرون، وآخرون (هوبز،2011: 267-268).

ولا يعنى لدى هوبز أن كل القوانين مدنية، أو طبيعية تحتاج إلى تفسير، ويسمى قانونًا عندما يتبين القصد النهائي لدى المشرع من صنع القانون، ولهذا لن ينشأ التناقض في القوانين (خليفة، 2005: 69)، كما يري هوبز عندما يكون المشرع، والصانع للقانون هو الحاكم، ويصبح هو المقرر والآمر، والملاحظ للقواعد التي تدعى قانونًا، وتمثل الدولة جوهر المشرع؛ وفي هذه الحالة لن يستطيع أحد إلغاء القوانين المصنوعة إلا بموافقة الحاكم المطلق الذي لا يخضع للقوانين المدنية، ويكون المخول بسلطة إلغاءها، وإبطال القوانين السابقة التي تزعجه، ويضع قوانين جديدة (هوبز،2011: 268-269).

يجعل هوبز الحاكم مصدر القوانين، حتى تظل إرادته قوية، وجبارة، وفعالة من أجل تحقيق الأهداف التي من أجلها أنشئت السيادة، والتي بدورها تعبر عن إرادات المواطنين الفردية، والقوانين تكبح الأفراد عن الاندفاع وراء منافعهم الخاصة، والانزلاق مع الأنانية، ولكن ذلك لا يعنى أن القوانين التي يضعها الحاكم لا توفر للمواطنين قسطًا وافرًا من الحرية في الدولة، أو تكمم الأفواه، وتكبل الأيدي، فالقوانين تعطيهم الحرية في عمليات البيع والشراء، وفي اختيار ملبسهم، ومأكلهم، وفي تربية أطفالهم على نحو ما يريدون، ولهم الحرية في اعتناق العقيدة التي يريدونها، (الشنيطى، 1961: 54-55).

وما يلتزم به الحاكم المطلق عند هوبز تجاه الأفراد هو النظر في المسائل القانونية المدنية، المتعلقة بالوقائع الحياتية، مثل الحق في سماع الخلافات بينهم، والفصل فيها، وإذا لم يفصل الحاكم فيها لن يكون الفرد محميًا من ضرر الآخرين، وتصبح القوانين لا قيمة لها، وعبثية، وتعود حالة الحرب التي تناقض الهدف من أجله أنشئت الدولة (هوبز، 2011: 188).

لهذا تعتبر سلطة القوانين المدنية مصنوعة من البشر عند هوبز، الذين اتفقوا على تأسيسها، وقد قام هوبز بمهاجمة الآراء الحمقاء المدافعة عن صناعة القوانين التي تستند على السلطة التشريعية القائمة، أو المنتخبة من البشر، والتي تزعم أن ضبط القانون العام والتحكم يكون عن طريق البرلمان، وتبرير هوبز أنه حيث يقوم الكومنولث تقوم القوة، ولذا يجب أن يكون للحاكم ذراعان القوة، والعدل، وذراع القوة هو ذراع الملك، والآخر ذراع العدل يكون في يد البرلمان الذي بدوره لا يملك القوة ليأمر، أو يحكم (خليفة، 2005: 68).

وينكر هوبز شرعية القانون الديني، والسبب أن ما يزعم رجال الدين باطل، في رؤيتهم أن قوانينهم، هي أوامر الرب، وإنهم تلقوها عن طريق الوحي، والمشكلة عند هوبز تكمن في أن البشر في تلك القوانين لا يستطيعون التحقق من صحة نزولها عن طريق الوحي، أو التحقق من التجربة الإلهامية، ولا يمكن إنتاجها بطريق علمي، وكذا يرفض هوبز القوانين الدينية لأنه لا يعطى الكنيسة الحق في فرض أي عقوبة دينية، لأن عملها

يتحدد في إطار القضايا الروحية، وأما المواطنين كونهم رعايا الحاكم المطلق يجب أن يخضعوا لقوانين الدولة (أحمد، 2010: 161).

وهوبز لا يؤمن بالقانون الديني نتيجة تجربته المريرة من رجال الدين وحكم الكنيسة آنذاك حاله حال رواد عصره من المفكرين الانجليز والفرنسيين وغيرهم من فلاسفة العصر الحديث الأوروبي وصولًا إلى عصر الأنوار.

الخاتمة

ليس غريبًا أن تؤثر الظروف السياسية، والدينية في القرن السابع عشر، والحروب الأهلية، في تأسيس مفهوم الدولة عند توماس هوبز، فقد قدمنا رؤية فلسفية تختص بالمفاهيم الفلسفية العامة والأخلاقية والمفاهيم العلمية الطبيعية، التي تهدف إلى تأسيس الدولة التي لا يتمزق نسيجها الداخلي، كما أعقب فلسفته ظهور العديد من النظريات السياسية مثل نظرية جون لوك في كتابه الحكومة المدنية" التي تؤمن بتأسيس الدولة عن طريق العقل، وترفض نظريه الحق الإلهي للملوك.

من هذا المنطلق، يعد تأسيس الدولة عند هوبز طبيعيًا بعيدًا عن مفاهيم الفلسفة القديمة، وذلك عندما جعل مفهومه عن الدولة يقوم على رؤيته المادية الآلية التي تسمح بتوضيح استعدادات الناس في البحث عن الدولة، وقد لاقت آراء هوبز عن الدولة شهرة واسعة وذلك عندما قام بتفسيرها بناءً على الحالة الطبيعية، والقوانين الطبيعة حتى يصل إلى الحالة المدنية.

وعلى وفق ما تقدم فقد توصلنا في هذا البحث إلى عدد من النتائج ذات الصلة بفلسفة توماس هوبز السياسية عموما وحول مفهومه عن الدولة على وجه الخصوص وعلى النحو الآتي:

أولا: أن هوبز يعد من أعظم فلاسفة القرن السابع عشر، الذين أثروا في الفكر السياسي فكانت لفلسفته في كتابه (اللفياثان) آثرها حتى يومنا هذا وقد أسس مفاهيم جديدة يجب أن تقوم عليها الدولة، وهي "الحالة الطبيعية"، "والعقد الاجتماعي"، وهذا يعتبر انتقال عن المفاهيم السياسية القديمة كما كان عند (أرسطو وأفلاطون)، إلى جعل السياسية تدخل منحى جديد عن السابق، وتدور حولها النقاشات الفلسفية المتعددة.

ثانيًا: نظر هوبز إلى السياسية بنظرة عقلية بعيدًا عن نظرة أرسطو، والنظرة الكنسية السكولائية المدرسية، وذلك عندما رفض (نظرية الحق الإلهي للملوك)، فقد ركز على تحليل طبيعية الكون، والإنسان من خلال مذهبه المادي والحركة، وتحليله للجانب الفلسفي السياسي، حتى يصل إلى مفهومه عن الدولة، وفقًا لرؤيته الجديدة في شرح الحالة الطبيعية، أنها حالة حرب الكل ضد الكل، وهذا يعد محاولة ربط ما عايشه من مشاكل وحروب بتأطير مفهومه عن الدولة من أجل مناقشة كيفية الانتقال من الحالة الطبيعية إلى الحالة السياسية أي "الدولة "،حتى يبرز الفكرة التي تدفع الناس إلى التنازل عن حريتهم الطبيعية، وأن

غريزة البقاء دفعت الإنسان لتكوين الدولة، وليس الرغبة في الاجتماع الإنساني.

ثالثًا: لا شك أن فكرة هوبز عن مفهوم الحالة الطبيعية يعد ابتكارًا هوبزيًا، يبرز أصالة، وطرافة تفكيره، لأنها توضح القيمة النظرية التاريخية التي عملت على التنظير لازمة المجتمعات المسيحية أثناء حروب الإصلاح الديني (مصباح، 2011: 17).

رابعًا: أن تأسيس الدولة عند هوبز يقوم على بنود القانون الطبيعي، والعقد الاجتماعي، الذي يتم برضا الأفراد، من أجل مصلحتهم، وأن ما يميز العقد أنه يكون بين الحاكم والمحكومين، ويمثل أطرافه الأفراد، والسلطة الممثلة بالحاكم المطلق، بشرط أن يحافظ على حقوق الأفراد، وأمنهم، حتى لا يرجعوا إلى الحرب في الحالة الطبيعية.

خامسًا: أن هوبز يفضل الحكم الملكي، ويجعل الحاكم المطلق هو السلطة العليا في الدولة، ومصدر القوانين، حتى تستقر الدولة والأفراد، وحتى لا تنشأ الصراعات، والحروب الداخلية، ورفض مبدأ الفصل بين السلطات لأنه سبب في ظهور الشقاق بين أصحاب النفوذ على السلطة، وهذا كان مناسبًا للأوضاع التي عايشها هوبز لإحلال السلام في الدولة.

سادسًا: تعرضت فلسفة هوبز السياسية للعديد من الانتقادات من بعض المفكرين أمثال: (ارنست كاسيرر) في كتابه (الدولة والأسطورة)، الذي رأى: أ- ن الفرض الذي قدمه هوبز عن الدولة، لا يقوم على دليل، ولا يمكن أثباته بالاعتماد على العقد الاجتماعي، والسبب أن اشتراك الأفراد في أتفاق مع بعضهم ومع الحاكم، يكون من أجل مصالحهم الشخصية، وبالتالي لن يخلقوا نظامًا تتقيد به اخلاقهم، وكذا لا يؤيد مسألة نقل الحقوق كافة إلى الحاكم، والسبب هو حق التمتع بالشخصية الذي لا تنازل عنه، ب- أن الناس في الدولة، لا يملكون أي إرادة تخصهم، إلا إرادة الحاكم المطلق (كاسيرر، 1975: 234-235).

سابعاً: وبحسب رأى بعض من النقاد أن وجه الابتكار والجدة في مذهب هوبز يتمثل في مناصرته إلى السلطة المطلقة، وتسليمه في الوقت نفسه بالميثاق الاجتماعي، فهو نصير الحكم المطلق دون أن يكون لاهوتيًا، وهذا ما يجعل لمذهبه نبرة مغايرة لمذهب سائر المطلقيين في القرن السابع عشر من (جاك الأول إلى بوسويه) (برهييه، 1983: 181).

ثامنًا: إن الدولة لدى هوبز قد تأسست من أجل التخلص من عوامل الاضطراب، والحروب الأهلية الدينية التي سادت في عصره، وهذا ما جعله يحرم الأفراد من حق المشاركة في السلطة، وصناعة القرار (القوانين)، ولكنه أخطأ عندما ظن أنه يستطيع أن يدعم الملكية المطلقة، ومن جانب آخر كان له دور في عملية تنظيم الدولة بشكل مركزي استفادت منها الدول في عصرنا الحالي عندما وضعت قواعد الإدارة المركزية، ويكون لها دور في الهيمنة على المجالس المحلية.

تاسعًا: وأخيرًا، أن فلسفة هوبز تعد من أهم الأعمال التي أثرت في الكثير من الفلاسفة في العصر الحاضر، وعلى الرغم من الانتقادات التي وجهت له، إلا أن له تأثيرًا بشكل عميق في تاريخ الفكر السياسي، كما تبرز أهميته في أنه شكل نظرية سياسية جديدة يظل صداها حتى يومنا هذا، ظهرت منها العديد من المفاهيم التي تبحث عن كيفية المحافظة على حقوق الإنسان وصونها عليه من الصراعات والحروب.

المقترحات والتوصيات

أولًا: نقترح على طلاب الدراسات السياسية مواصلة الدراسات في هذه المواضيع والتوسع فيها للاستفادة منها بصورة أشمل.

ثانيًا: نوصي الجهات الرسمية أن تدعم الباحثين السياسيين، وذلك بتوفير المصادر والمراجع اللازمة حول هذه المواضيع، كما نأمل من الجهات المعنية تبني مثل هذه البحوث، ونشرها على نطاق أوسع، وأخذ هذه الدراسات بعين الاعتبار والاستفادة منها.

ثالثًا: على الجهات الرسمية تقديم برامج تدريبية للباحثين لكل ما هو جديد في مجال البحث العلمي.

قائمة المراجع

1. أحمد، محمد وقيع الله، (2010)، مدخل إلى الفلسفة السياسية، رؤية إسلامية، ط1، دمشق، دار الفكر.
2. ارنست، كاسيرر، (1975)، الدولة والأسطورة، ترجمة احمد حمدي محمود، احمد خاكى، ب، ط، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
3. البطريق، عبد الحميد، نوار عبد العزيز، (ب.ت)، التاريخ الأوربي الحديث من عصر النهضة إلى مؤتمر فيينا، ب، ط، بيروت– لبنان، دار النهضة العربية.
4. الجمل، شوقي، عبد الرزاق عبد الله، (2004)، تاريخ أوروبا من النهضة حتى الحرب الباردة، ب، ط، القاهرة، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات.
5. الشنيطى، محمد فتحي، (1961) نماذج من الفلسفة السياسية، ب، ط، دار الحمامي للطباعة مكتبة القاهرة الحديثة.
6. الظاهر، حسن، (1985)، دراسات في تطور الفكر السياسي، ط2، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية.
7. القدال، محمد سعيد، هادى نصر سالم، هديش عبد الواحد، (2000) المرشد في تاريخ أوربا، ط1، عدن، دار جامعة عدن للطباعة والنشر.
8. إمام، إمام عبد الفتاح، (1985)، توماس هوبز فيلسوف العقلانية، ب، ط، دار الثقافة للطباعة.
9. برهييه، اميل، (1983)، تاريخ الفلسفة، القرن السابع عشر، ترجمة جورج طرابشي، ط1، بيروت–لبنان، دار الطليعة للطباعة والنشر.
10. تسن، فرغلى على، (2000)، تاريخ أوربا الحديث والمعاصر، ط1، الإسكندرية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.

11. تيرنـد، فرانـك، اوزمنـت، سـتيفن، (1994)، التاريخ من شتى جوانبه، ترجمة احمد حمدي محمود، الجزء الثاني، ب، ط، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
12. حاطوم، نور الدين، (1985)، تاريخ عصر النهضة الأوربية، عن ط 1986، دمشق، دار الفكر.
13. خليفـة، فريـال حسـن، (2005)، المجتمـع المدني عند توماس هوبز وجون لوك، ط1، القاهرة، مكتبة مدبولي.
14. راوس، ال، (1946)، التـاريخ الانجليـزي، ب.ط، مصر الجديدة.
15. رايـت، ولـيم كلـى (2010)، تـاريخ الفلسـفة الحديثة، ترجمة محمود سيد احمد، تقديم إمام عبد الفتاح إمام، ط1، بيروت–لبنان، التنوير للطباعة والنشر.
16. رسل، برتراند رسل، (1977)، تاريخ الفلسفة الغربيـة، الكتـاب الثالـث، الفلسـفة الحديثـة، ترجمـة محمد فتحـي الشـنيطى، ب.ط، الهيئـة المصرية العامة للكتاب.
17. زكريـا، فـواد، (ب.ت)، نظريـة المعرفـة والموقـف الطبيعـي للإنسـان، ب، ط، دار مصر للطباعة.
18. سـلوم، توفيـق، (1989)، مـوجز تـاريخ الفلسفة، ط1، بيروت–لبنان، دار الفارابي.
19. عبـد الجبـار، فـالح، (2018)، الاسـتلاب، هوبز، لوك، روسو، هيغل، فويرباخ، ماركس، ط1، بيروت لبنان، دار الفارابي.
20. عبـد الجبـار، نبيـل عبـد الحميـد، (2007)، توماس هوبز ومذهبه في الأخلاق والسياسة، ب، ط، دار دجله.
21. عبـد الحـافظ، عـادل فتحـي ثابـت، (2002) الفكـر السياسـي الإسـلامي، ب، ط، دار الجامعة الجديدة.
22. فارس، محمد خيري، عامر، محمود، وآخرون، (1997–1998)، دراسـات فـي تـاريخ أوربـة فـي العصـر الحـديث، ب، ط، دمشـق، منشورات جامعة دمشق.
23.23–محمـود، حيـدر، (2018،)، الدولـة فلسفتها وتاريخها من الإغريق إلى ما بعد الحداثـة، ط1، المركـز الإسـلامي للدراسـات الإستراتيجية.
24. مصـباح صـالح، (2011)، فلسـفة الحداثـة الليبرالية الكلاسيكية من هوبز إلى كانط، ط1، بيروت–لبنان، جداول للنشر والتوزيع.
25. موسـى، نجـاح، (2001)، المنفعـة الفرديـة عنـد تومـاس هـوبز، ط1، الإسـكندرية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.
26. كـرم، يوسـف، (ب، ت)، تـاريخ الفلسـفة الحديثة، ب، ط، بيروت–لبنان، دار القلم.
27. لـوك، جـون، (1988)، رسالة في التسامح، ترجمه عبد الرحمن بدوي، ط1، بيروت–لبنان، دار الغرب الإسلامي.
28. لوك، جون (ب.ت) الحكومة المدنية وصلتها بنظريـة العقـد الاجتمـاعي، ترجمـة محمـود

شوقي الكيال، ب، ط، مطابع شركة الإعلان الشرقية.

29. محمد، على عبد المعطى، محمد، محمد على، أبو ريان، محمد على، (1976)، السياسة بين النظرية والتطبيق، ب، ط، القاهرة، دار وهدان للطباعة والنشر.

30. مطر، أميرة حلمي، (1978)، في فلسفة السياسة، ط2، القاهرة، دار الثقافة للطباعة والنشر.

31. نصري، هاني يحيى، (2002)، دعوة للدخول في تاريخ الفلسفة المعاصرة، ط1، بيروت-لبنان، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر.

32. هريدى، صلاح أحمد، (2001)، تاريخ أوروبا الحديث، ط1، الإسكندرية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.

33. هوبز، توماس، اللفياثان، (2011)، الأصول الطبيعية والسياسية لسلطة الدولة، ترجمة ديانا حبيب حرب، وبشرى صعب، مراجعة وتقديم، رضوان السيد، ط1، أبو ظبي، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، كلمة، ودار الفارابي.

المراجع الاجنبية:

1. Bagby, Johnson. Laurie M, (2007) Hobbes's Leviathan, First Published, Continuum International Croup, Great Britain.
2. Flathman, Richard. E (1993), Skepti-cism, Individuality, And Chastened Politics, First Edition. Usa. By Rowman And Littlefield publishers.

-الدوريات

1. مجلة حكمة موسوعة ستانفورد، ترجمة محمد الرشودى، فلسفة هوبز الأخلاقية والسياسية، (2017-hekmah.org)
2. أخدوش، الحسين، التأسيس الطبيعي للجسم السياسي أو من فكرة الحق إلى الدولة لدى الفيلسوف توماس هوبز، مركز تكامل للدراسات والأبحاث، دراسات محكمة.
3. الأنصاري، احمد بوعشرين، (2014)، مفهوم الدولة المدنية في الفكر الغربي والإسلامي دراسة مقارنه لبعض النصوص التأسيسية، سلسلة، دراسات.، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
4. برينتون، كرين، (1984)، تشكيل العقل الحديث، ترجمة شوقي جلال، مراجعة صدقي حطاب، عالم المعرفة، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.